

- الفصل الخامس :

* - النقد الأدبي في القرن الرابع

شهد القرن الرابع خوضاً رهيباً في كثير من المسائل والقضايا الأدبية التي تتناول الشعر العربي؛ وأجاد النقاد مسألة المناقشة والتحليل والتعليل؛ وأصبحت الأحكام تستند إلى ذوق سليم؛ ومنطق مستقيم .

....

بلغ الشعر العربي ذروته في القرن الرابع؛ وانعكس ذلك على النقد الأدبي؛ فبلغ غايته؛ وتجلت صورته في الأبحاث الجادة التي تناولت القمم الشعرية كأبي تمام وأبي الطيب المتنبى؛ وأصبحت الموازنة بين الشعراء بمثابة ظاهرة جليلة من تلك الظواهر النقدية التي اتصف بها النقد الأدبي في هذا القرن .

ظهر في الشعراء المحدثين شعراء لا يقلون - من جهة الملكة والقرينة والطبع والقدرة - عن الثلاثة الإسلاميين أو الأربعة الجاهليين؛ فظهرت الآراء؛ وتباينت الأحكام؛ واختلفت الأذواق ...؛ شغل الناس بأبي تمام والبحثي؛ وما لبثت المعركة حولهما أن هدأت؛ حتى ظهر المتنبى؛ فملأ الدنيا وشغل الناس؛ وانصرف النقاد إليه؛ فأكثرُوا فيه الكلام؛ وصنّفُوا في أمره الكتب .

....

❖ - التيار اليوناني

في أواخر القرن الثاني الهجري أو أوائل الثالث؛ عُرِفَت في العالم العربي ترجمة لكتاب ((الخطابة)) الأرسطي؛ أما ((كتاب الشعر)) فقد ترجمه

إسحاق بن حنين [ت ٢٩٨هـ]؛ وأعاد ترجمته متى بن يونس [٣٢٨هـ] .

ويذكر صاحب ((الفهرست)) أن الكندي - في أوائل القرن الثالث - اختصر

((كتاب الشعر))؛ وأن الفارابي [ت ٣٣٩هـ] فسر كتاب ((الخطابة)) .

وحتى لو اعتبرنا التواريخ المتأخرة؛ فإن معرفة العرب بالكتابين وافقت عهد تبلور مسائل النقد؛ ولا يبعد أن يكون الجاحظ قد تأثر في فكرة كتابه ((البيان والتبيين)) وبعض مباحثه النظرية بكتاب ((الخطابة))؛ إلى جانب كُتب أرسطو المنطقية .

ولكن شروح الفلاسفة العرب - الفارابي؛ وابن سينا؛ وابن رشد - للكتابين؛ كان لها أكبر الأثر في الملاءمة بينهما وبين الأفكار العربية .

وقد كان الرأي السائد - إلى وقت قريب - هو أن العرب لم يتأثروا بـ ((كتاب الشعر)) على الإطلاق؛ مع ترجيح أنهم تأثروا بكتاب ((الخطابة))؛ وبعض الباحثين جزم بهذا؛ اعتماداً على أن القسم الثالث من كتاب ((الخطابة))؛ وهو الخاص بالأسلوب؛ يتناول مباحث شبيهة بمباحث البلاغة العربية؛

ولكننا لا نزال نفتقر إلى المقارنات الدقيقة التي تثبت حقيقة هذا التأثير وتبين مداه . أما ((كتاب الشعر))؛ فقد أمكن القطع بأنه ترك أثراً قوياً في النقد العربي؛ وخاصة بعد أن عُرِفَ كتاب ((مناهج البلغاء)) لحازم القرطاجني .

ولا نزاع في أن كتاب ((نقد الشعر)) لقدامة بن جعفر الكاتب البغدادي - أواخر القرن الثالث - يحمل آثاراً قوية من الفكر اليوناني؛ وقد كان قدامة نفسه

شارحاً لبعض كُتُب الفلاسفة ؛ وكتابه ((نقد الشعر)) مؤلفٌ على طريقةٍ فلسفيّةٍ ؛ فهو يبدأ بحدّ الشعر وبيان أقسامه ؛ ثم يصف نُعُوت كل قسم ؛ ثم عُيُوب كل قسم .

وهذه محاولةٌ واسعة المدى لتنظيم ((علم الشعر)) تنظيمًا أشبه بالعلوم الفعلية ؛ وجعله علماً معيارياً يُوقف به على تمييز جيّد الشعر من رديئه . يُعرّف قُدّامة الشعر بأنه :

((قولٌ موزونٌ مُقفى ؛ يدلُّ على معنى)) .

ويتبع هذا التعريف بتحليلٍ فلسفيٍّ للشعر إلى مادة وصورة .

والمادة كما يُفهم من تحليل قُدّامة : هي المعاني والأغراض .

والصورة : هي نظم الشاعر لهذه المعاني وتلك الأغراض .

ويبنى قُدّامة على ذلك رأياً في صلة الشعر بالأخلاق : فالرُفعة والضُّعة ؛ والشرف

والخِسة : صفاتٌ للأغراض والمعاني ؛ أى : للمادة التى ينظم منها الشعر ؛ ولا شأن

لها بصورة الشعر ؛ أى : صفة الذاتية التى تُقاس بها جودته .

وإذن ؛ فالشعر لا يحسُن أو يقبُح بسببِ أخلاقى من شرف المعنى أو خِسَّتِه ؛

بل بجودة صناعته .

وأثر ((الفلسفة الأولى)) الأرسطيّة في هذه الفكرة واضحٌ وأصيل ؛ إذا قورنت

بفكرة الآمدى ؛ ولكنها تنتهى إلى ما انتهت إليه هذه من تأكيد الميل الثابت فى

النقد العربى نحو جانب الصياغة .

أمّا فنون الشعر ؛ فقد جعلها قُدّامة راجعةً كُلّها إلى فَنَيْنِ ؛ وهما : المديح ؛

والهجاء ؛ ولعل ذلك صدىً لتقسيم أرسطو الشعر كله إلى محاكاة للأفاضل ومحاكاة للأشرار .

ويُفصلُ قدامة ((نُعُوت الشعر)) طبقاً لعناصره الأربعة الظاهرة في تعريفه ؛ والائتلاف بين تلك العناصر: فَنُعُوت للفظ ؛ وَنُعُوت للمعنى ؛ وَنُعُوت للقافية ؛ وَنُعُوت للوزن ؛ وَنُعُوت لائتلاف اللفظ مع المعنى ؛ وائتلاف المعنى مع القافية ... إلخ .

ويدخل في هذه ((النُّعُوت)) ظواهر أُسلوبيّة ؛ ك: التشبيه ؛ والتمثيل ؛ والترصيع ؛ والجناس ؛ عُرِفَتْ عند سابقيه ؛ ووافق ابن المعتز صاحب (البديع) في تسمية مُعظمها ؛ وخالفه في بعضها ؛ ك: الطباق الذي سمّاه قدامة : ((التكافؤ)) ؛ والكتابة التي سمّاهَا ((الإرداف)) .

وظهر التأثير اليونانيُّ صراحةً في قوله عن الغلو :

((هو ما ذهب إليه أهل العلم بالشعر والشُعراء قديماً ؛ وقد بلغنى عن بعضهم

أنه قال : أحسن الشعر أكذبه ؛ وكذا نرى فلاسفة اليونان في الشعر على مذهب لغتهم)) .

والظاهر أن قدامة أخذ هذا المعنى من قول أرسطو في كتابه ((الشعر)) :

((والأمر العجيب يلذ ؛ ويكفي لإثبات ذلك أن كُلَّ من يروى قصّةٌ يُضيف إليها بعض العجائب ليسر السامعين .

وقد كان هوميروس خاصة هو الذي علّم الشعراء الآخرين كيف يُتقنون الكذب ؛ وما ذلك إلا القياس الكاذب)) .

كما ظهر تأثر قدامة بأرسطو فى تمييزه بين الغلو المستحسن فى الشعر ؛
والاستحالة غير المقبولة :

فالعُلو : يتناول صفات غير خارجة عن طباع الشئ الموصوف .

أما الإحالة : فإنها تتجاوز ما هو من طباع الموصوف إلى ما يمتنع أن يكون له .
هذا قول قدامة ؛ أمّا أرسطو فيقول :

((وإذا كان الشاعر يُصوّر المستحيل فهو مُخطئ ؛ ولكن الخطأ يمكن أن يُعذر عنه
إذا بلغت به الغاية ؛ أعنى : إذا زاد روعة هذا الجزء أو أى جزء آخر من القصيدة
... ؛ أمّا إذا أمكن أن تبلغ الغاية بمثل هذه القوة ؛ مع المحافظة على أصول
الصناعة ؛ فلا وجه للاعتذار ؛ إذ يجب أن يُجنب كل خطأ يمكن تجنبه)) .

إنما يظهر التأثير اليونانى على أتم صورة عند حازم القرطاجنى [ت ٦٨٤ هـ]
صاحب ((مناهج البلغاء)) ؛ وهذا الكتاب قمة من قمم النقد فى العريّة ؛
فصاحبه قد اطلع على خير ثمار النقد العربى إلى عهده ؛ فهو يُشير إلى آراء الجاحظ
وقدامة والآمدى وغيرهم ؛ وإذا أورد شيئاً من كلامهم فهو ينصّه فى دقّة
وعناية ؛ ثمّ يناقشه أو يُوازن بينه وبين غيره ؛ أو يشرحه ويبسطه فى قوّة
واقترار ؛ وربما ولّد من الفكرة القديمة أفكاراً جديدة قيّمة ؛ ثمّ هو - وإن غلبت
على كتابه صفة البحث النظرى - واسع الأفق فى استشهاده بالشعر ؛ يختار نماذجه
من جميع عصور الشعر العربى ؛ وإن كان ميله إلى المحدثين

أظهر ؛ ونصيب المتنبي - خاصة - من نماذجه أوفر .

وكتابه يسير على منهج مُنظّم ؛ فهو يُقسّمه أربعة أقسام :

١ - القسم الأول: فى الألفاظ .

٢ - الثانى: فى المعانى .

٣ - الثالث: فى النظم .

٤ - الرابع: فى الطرق الشعرية .

ودون أن يزج بنفسه فى تلك المشكلة التى اضطرب فيها البلاغيون قبله - مشكلة اللفظ والمعنى - نراه يرتقى من النظر فى الألفاظ المفردة إلى النظر فى المعانى المفردة؛ ثم إلى نظم المعانى والألفاظ فى القصيدة الكاملة؛ ثم إلى الأغراض التى ينحى بالشعر نحوها؛ والمنازع التى يختص بها الشاعر فتُميّز أسلوبه .

وإذا كان حازم قد أزاح قضية اللفظ والمعنى جانباً؛ فإنه يلتقط قضيةً أخرى طرحها نقاد المعتزلة الأول دون أن يسطوا القول فيها؛ وتناولها النقاد المحافظون دون أن يتعمقوها؛ وهى قضية الطبع؛ فيرى حازم أن الشاعر لا يكمل لقول الشعر إلا بأن تكون له ثلاث قوى:

١ - حافظه . ٢ - ومائزته . ٣ - وصانعة .

١ - فأما القوةُ الحافظة - وهى ما تُسميه اليوم: (الذاكرة)؛ وما سمّاه ابن سينا ((المصورة)) -: فهى مُستودع الصور التى يُحصّلها العقل من المحسوسات؛ وهذه تختلف بين الشعراء؛ فتكون عند بعضهم مُنتظمة مُرتّبة؛ فإذا أجال خاطره فى تصورها؛ فكأنه اجتلى حقائقها؛ وتكون عند آخرين مُعتكرة الخيالات غير مُنتظمة التصور؛ فإذا أجال خاطره فى أوصاف الأشياء وخیالاتها؛ اشتبهت عليه واختلطت؛ وأخذ منها غير ما يليق بمقصده .

٢- القوة المائزة:

هى التى بها يُميّز الإنسان ما يُلائم الموضع والنّظم والأسلوب والغرض ممّا لا يُلائم بعض أجزاء الألفاظ والمعانى والتركيبات النظميّة والمذاهب الأسلوبية إلى بعض؛ والتدرّج من بعضها إلى بعض.

وتحدّث حازم فى قسم ((النّظم)) عن بناء القصيدة؛ مُحاولاً أن يُصوّر هذه القوى وهى فى حالة الفعل .

وإذا كان ابن قتيبة قد سبق إلى الكشف عن بناء القصيدة العربيّة التقليديّة وتوضيح دلالاته بالنسبة إلى السامعين؛ فقد خلفه من النّقاد من حاول أن ينظر إلى بناء القصيدة من حيث هو تكوينٌ يظهر إلى الوجود شيئاً فشيئاً حتى يكتمل؛ ولم ينظر إلى القصيدة التقليديّة بالذات؛ ولا ألزم الشاعر انتقالات معلومة؛ وإن كُنّا نستطيع أن نفترض - اعتماداً على التجارب الشعريّة نفسها - أن هذا لا يعنى إطلاق الحرّيّة للشاعر فى بناء قصيدته على نحو مخالف؛ بل النظر إلى البناء التقليدى على أنه وُضِعَ مُسلّم به .

هذا ما نجده عند ابن طباطبا العلوى [٣٢٢هـ] فى كتابه ((عيار الشعر)) .

أمّا حازم: فإنه لا يبدأ الكلام على بناء القصيدة إلاّ بعد أن يُورد نصيحة أبى تمام للبحترى؛ وهى نصيحة تناولتها كُتُبُ الأدب؛ وأهمُّ ما فيها: اعتماد الأوقات التى تصفو فيها القريحة؛ وإراحة الخاطر إذا استعصى القول: وهذا معنى يُشبه المعنى الذى أكّدته صحيفة بشر بن المعتمر.

ثمّ يبنى حازم على هذه المقدّمة تفصيلات عمليّة أكثر؛ فبعد أن يتهىأ الناظم لقول الشعر على الوجه الذى نصّح به أبو تمام: يأخذ فى استحضار المقصد فى ذهنه

وخياله ؛ وتتبع المعانى المناسبة له فى عبارات مُنثارة ؛ ثم يُلاحظ ما بينها من كلمات مُتماثلة تصلح أن تكون قوافى ؛ ويضع الوزن والروى بناءً على ذلك .

ثم يُقسّم المعانى والعبارات فُصولاً ؛ ويبدأ بأشبه هذه الفُصول بغرضه ؛ ويتبعه ما يليق به من الفُصول ؛ حتى ينتهى إلى الغاية .

ثم يأخذ فى نظم العبارات التى أحضرها فى خاطره مُنتشرة ؛ فيُصيرها موزونة بما يُحدثه فيها من تغيير وإضافة وحذف .

هذا هو منهج بناء القصيدة كما رآه حازم - وهو لا يختلف كثيراً عنه عند ابن طباطبا - ؛ وهو يدلُّ على وعي بنوع من الوحدة - أو التناسب على الأقل - بين أجزاء القصيدة ؛ ولكنه يدلُّ أيضاً على أن الحُدود بين الشعر والنثر لم تكن واضحة عند القوم وضوحاً كافياً ؛ ولعل هذا هو ما سوَّغ لهم أن يجعلوا

بين أنواع البديع نوعين هما :

((حلُّ المنظوم ؛ ونظم المنثور))

وهو تدخُلُ إن قَرَّب الشعر من النثر أحياناً ؛ فقد قَرَّب النثر من الشعر فى أكثر الأحيان .

وقد تعرَّض حازم فى موضع آخر للفرق بين الأقاويل الشعرية والأقاويل غير الشعرية ؛ فأرجعه إلى أن الأقاويل غير الشعرية تكتفى بالدلالة الإجمالية على حين أن ((الأقاويل الشعرية)) تُفصح عما تتعلق به الأغراض الإنسانية من لواحق الشيء وأغراضه .

ويتطرَّق حازم إلى مسألة ((السرقات الشعرية)) التى غنى بها النقاد

التقليديون ؛ ولكنه لا يتناولها تحت هذا العنوان ؛ بل يدخل إليها من مدخل

مُختلفٍ كُلِّ الاختلاف ؛ فيتكلم عن : ((طُرُق اقتباس الأفكار)) ؛ وأن منها :
(ما يكون بمجرد الخيال وحث الفكر .

ومنها ما يستند فيه بحث الفكر إلى كلام جرى في نظمٍ أو نثرٍ أو حديثٍ
أو مثل)) .

هذه المباحث - وأمثالها - تدلُّ على منهج حازم الفلسفي في النقد ؛ ولكنها لا
توضح التأثير المباشر للنقد اليوناني في كتابه ؛ وأظهر ما يكون هذا التأثير في
حديثه عن ((التخيل والمحاكاة)) ؛ ومعروف أن أرسطو يُقرِّر في كتاب
((الشعر)) أن الفنَّ كُلُّه أنواعٌ من المحاكاة .

أمَّا التخيل : فهو الترجمة التي قدَّمها الفلاسفة العرب لاصطلاح ((المحاكاة))
الأرسطي ؛ وقد تأثر حازم تأثراً شديداً بشروح هؤلاء الفلاسفة لكتاب
((الشعر)) ؛ ولا سيما شرح ابن سينا .

ويتبع حازم فلسفة أرسطو الفنيَّة عندما يُقرِّر أن ((التخيل والمحاكاة)) هي
الحقيقة المميِّزة للشعر ؛ إذ يقول في فصلٍ عقدهُ للتعريف بماهيَّة الشعر
وحقيقته :

((إنَّ الشعر كلامٌ موزونٌ مُقفى ؛ من شأنه أن يُجَبِّب إلى النَّفس ما قصد تحبيبه
إليها ؛ ويُكرِّه إليها ما قصد تكريهه ؛ لتُحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه ؛ بما
يتضمَّن من حُسْنٍ تخييلٍ له ومحاكاة ؛ ومُستقلة بنفسها أو مُتصورة بحُسْنٍ هيئة
تأليف الكلام ؛ أو قُوَّة صدقه ؛ أو قُوَّة شهرته ؛ أو بمجموع ذلك ؛ وكُلُّ ذلك يتأكَّد
بما يقتزن به من إغراب ؛ فإن الاستغراب والعجب حركةٌ للنَّفس إذا اقترنت
بحركتها الخياليَّة قُوَى انفعالها وتأثرها)) .

فعلى الرَّغْم من أنَّ حازماً أحاط ((التخييل والمحاكاة)) بمجموعةٍ من الصفات
فى العمل الشعريّ؛ فإنها لا تزال الخاصة المميّزة له .

وقد تكلم أرسطو من قبل عن ((الوزن)) وميل النفس إليه ؛ وجعله أداةً من
أدوات المحاكاة كالقول والإيقاع ؛ وإضافة القافية إلى الوزن لازمة ؛ مادام
الحديث عن الشعر العربيّ .

أمّا النصّ على ((التحييب والتكره)) ؛ فنتيجةٌ ضروريةٌ لا اعتبار فنّ الشعر قسماً
من المنطق الأرسطيّ ؛ فقد رأى الفلاسفة العرب أن البرهان والشعر والخطابة كلها
قضايا تُرتّب ؛ بحيث تُؤدّي إلى نوعٍ من القبول أو الرّفْض ؛ فالقضايا البرهانيّة
تُؤدّي إلى يقين ؛ والخطائيّة إلى اقتناع ؛ والشعريّة إلى ميلٍ أو نُفور .

ومع أنَّ الأرسطيّة المعاصرة لا تقبل إدراج كتابي الشعر والخطابة ضمن كُتب
أرسطو المنطقيّة ؛ فيجب ألا ننسى أن أرسطو نفسه يقول فى الفقرة التاسعة
عشرة من كتاب ((الشعر)) :

((وكلُّ ما عُبرَ عنه باللغة ؛ فهو من قبيل الفكر .

وأجزؤه : الإثبات ؛ والمناقضة ؛ وإثارة الانفعالات ؛ والخوف ؛ والغضب ؛
وغيرها ؛ والتعظيم ؛ والتحقير .)) .

وأمّا الكلام على التعجيب ؛ فمبنىٌّ على قول أرسطو :

((والأمر العجيب يلذ ؛ ويكفى لإثبات ذلك أن كُلَّ من يروى قصّةً يُضيف
إليها بعض العجائب ليسر السّامعين .)) .

ولكن حازماً - على كل حال - لا يزال يُقرّر مع أرسطو: أنَّ المحاكاة هي الخاصة المميزة للشعر عن سائر أنواع الكلام؛ ويُضيف أنها يُمكن أن تستقل بنفسها؛ كما يُمكن أن تقترن بمُحسن تأليف الكلام؛ أو قُوّة صدقه؛ أو قُوّة شهرته؛ وحتى في هذه الإضافة لا يبدو أنه ابتعد كثيراً عن أرسطو؛ والذي

عَدَّ ((الفكر)) أحد عناصر التراجيديا الستة؛ وقال:

((إنَّ القدامى من الشعراء المُحدثين يجعلونهم يتكلّمون على منحى الخطابة)) .

ولا شك أنَّ أىّ تنظيرٍ للشعر العربى؛ والذي قام فى كثيرٍ من الأحيان بوظيفة الخطابة؛ كان حرباً أن يلتقط هذه الإشارة ليؤكد الارتباط بينهما؛ وهو ما فعله حازم فى فُصول كثيرةٍ من كتابه .

ولكن الاختلاف الأساسى بين المحاكاة الأرسطية؛ والمحاكاة عند ابن سينا؛ ثمَّ عند حازم؛ يرجع إلى أن:

١ - الأولى: موضوعها الأفعال؛ كما فى الملحمة والتراجيديا اللتين تستغرقان القسم الأكبر من كتاب ((الشعر)) .

٢ - والثانية: موضوعها ((الذوات))؛ وهو ما امتازت به أشعار العرب .

والواقع أن أحداً من الشُّراح العرب لكتاب ((الشعر)) لم يفهم مدلول الكلمتين اليونانيتين فهماً واضحاً؛ فابن سينا يُعرِّبهما: ((الإفى)) و((الطراغوزيا))؛ ويحاول تعريفهما؛ فلا يتمكّن من إعطاء فكرة واضحة عن أيهما؛ وابن رُشد يعود إلى اصطلاح قدامة بن جعفر ومثى بن يونس: ((المديح؛ والهجاء))؛ وإن اقترب فى بعض المواضع من إدراك طبيعتهما القصصية .

٣ - أمّا حازم ؛ فيقول عن الشعر اليوناني :

((ومدار جُلّ أشعارهم على خُرَافات كانوا يضعونها ؛ يرضون فيها وجُود أشياء لم تقع في الوجود ؛ ويجعلون أحاديثها أمثالاً وأمثلة لما في الوجود ؛ وكانت لهم أيضاً أمثال في أشياء موجودةٍ نحواً من أمثال كليلة ودمنة ؛ ونحواً ممّا ذكره النَّابغة من حديث الحَيَّة وصاحبها .

وكانت لهم طريقةٌ أيضاً - وهى كثيرةٌ فى أشعارهم - ؛ يذكرون فيها انتقالُ أمورِ الزَّمان وتصاريفه ؛ وما تجرى عليه أحوال الناس وتؤول إليه .
فأمّا غير هذه الطُّرُق ؛ فلم يكن لهم فيها كبير تصرُّف ؛ كتشبيه الأشياء بالأشياء ؛ فإن شعر اليونانيين ليس فيه شىءٌ منه ؛ وإنما وقع فى كلامهم التشبيه فى الأفعال لا فى ذوات الأفعال .)) .

وانطلاقاً من هذه الفكرة يُقسَّم حازم المحاكاة قسمين :

١ - محاكاة الشئ فى نفسه ؛ وهى الوصف .

٢ - ومحاكاة الشئ فى غيره ؛ وهى التشبيه .

وقد تحدّث قُدّامة من قبل عن نعت الوصف ونعت التشبيه على أنهما من نُعوت المعنى ؛ وقد يبدو أن حازماً لم يُدخل جديداً فى النقد العربى حين رجع بالمحاكاة إلى هذين المصطلحين القديمين ؛ ولكن الواقع أن مفهوم ((المحاكاة))

ظلّ ماثلاً أمامه بوضوح وهو يتحدّث عن الوصف ؛ فهو يلاحظ أن الأمور التى يتعرّض الشاعر لوصفها ؛ منها ما يُدرك بالحوس ؛ ومنها ما لا يُدرك بالحوس ؛ ولكن

طريقة الشاعر في وصفها يجب أن تكون حسية دائماً؛ بأن يُخيل الشيء الموصوف بما يطف به عن هيئات وأحوال محسوسة ؛
فيكون :

((تخيل الشيء من جهة ما يستبينه الحس من أحواله ؛ والآثار اللازمة له حال وجوده ؛ والهيئات المشاهدة لما التبس به ووجد عنده ؛ وكل ما لم يحدد بين الأمور غير المحسوسة بشيء من الأشياء ؛ ولا خصص بمحاكاة حال من هذه الأحوال ؛ بل اقتصر على إفهامه بالاسم الدال عليه ؛ فليس يجب أن تعتقد في ذلك الإفهام أنه تخيل شعري أصلاً ؛ لأن الكلام كله قد يكون تخيلاً بهذا الاعتبار.)) .
ولا شك أن هذا التميز بين التعبير الشعري وغير الشعري كان جديداً على النقد العربي .

وقد حاول حازم بعد ذلك أن يضع للمحاكاة الشعرية أحكاماً ؛ قياساً على المحاكاة التصويرية ؛ وأن يطبق هذه الأحكام نفسها على الحكمة والتاريخ .
وكل هذا يدل على أن ((التخييل والمحاكاة)) لم يكن عنده مجرد ((نعت)) ؛ بل كان فلسفة فنية .



.....

أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى؛ وأبو الحسن على بن عبد العزيز الشهير بالقاضى الجرجاني: هُما من أشهر زعماء النقد الأدبي في القرن الرابع؛ إذ لهما أقوى الكتب وأجمعها في هذا المجال .

.....

❁ - أبو القاسم الأمدى

١ - تعريف بالرجل :

هو أبو القاسم الحسن بن بشر؛ يحيى؛ الأمدى الأصل؛ البصرى المنشأ .
وُلِدَ بالبصرة؛ فلما بلغ سنَّ الشباب توجَّه إلى بغداد؛ واختلف إلى مجالس العلماء؛ يتلقى عنهم اللغة والنحو والأدب؛ ثم عاد بعد حينٍ إلى البصرة؛ كاتباً للقضاة من بنى عبد الواحد؛ ثمَّ برَّزَ في الأدب وصارت له شهرة واسعة فيه؛ وانتهت إليه رواية الشعر القديم والأخبار في آخر عمره .
وقد ألَّفَ كُتُباً كثيرةً في الفقه والأدب والنقد؛ ذكرها ياقوت في الترجمة التي عقدها له؛ وقد كان فوق ذلك كله شاعراً مجيداً؛ رُويت له مُقطَّعات شعرية كثيرة؛ وتوفى بالبصرة سنة ٣٧٠ هـ .
والأمدى صاحبُ كُتُبٍ كثيرة؛ منها:
- المُختلف والمُؤتلف في أسماء الشعراء .
- تفضيل امرئ القيس على الجاهليين .
- معانى شعر البُحرى .
- الرَّدُّ على ابن عمَّار فيما أخطأ فيه أبو تمام .

- فرق ما بين الخاص والمُشترك في معانى الشعر .
- تبين غلط قدامة بن جعفر فى كتابه نقد الشعر .
- ما فى عيار الشعر لابن طباطبا من الخطأ .
- وأهمُّ كتبه هو كتاب ((الموازنة بين أبى تمام والبُحترى)) .
- ونلاحظ أن الآمدى قد ظهرت شهرته وارتفع صيته فى القرن الرابع :
والدولة الإسلامية واسعة الرقعة ؛ والثقافة العربية بعيدة المدى ؛ قد هضمت
شتى الثقافات وأحالتها غذاءً عقلياً سائناً .
- على أن الآمدى قد درس وبحث ؛ وثقف وهذب نفسه بهذه الثقافة العربية
فى روحها ؛ المتنوعة فى ألوانها .

٢ - الآمدى ؛ والموازنة :

والآمدى كما نلاحظ فى ((الموازنة)) : ذو عقل حصيف ؛ وفكر ناضج ؛ وثقافة واسعة ؛ وهو لا يسير وراء العلماء والأدباء ؛ وإنما يظل فى الطليعة مُجدداً لا مُقلداً ؛ ومتبوعاً لا تابعاً ؛ سواء فى اللغة أم الأدب أم النقد .

ونلاحظ أن الآمدى من الذين يُؤثرون فى الأدب الروح الشعرية المطبوعة : التى تميل إلى إثارة اللفظ والأسلوب ؛ فهو لا يرى الشعر إلا : صحة تأليف ؛ وعذوبة لفظ ؛ وجمال نظم ؛ وهو لا يرى هذا الرأى فى الشعر وحده ؛ بل يجعل البلاغة كذلك مقصورة على جمال اللفظ والأسلوب وحدهما وموافقتهما للنهج العربى فى صحة التأليف وجودته .

أما المعانى وسموها ؛ والحكمة الإنسانية وروعها ؛ والخيال وإغراقه ؛ فذلك الترف الزائد عن الحاجة ؛ والذي إن ألمَّ به الشاعر أو الخطيب ؛ فقد زاد فى حُسن صنعته وبهائها ؛ وإلا فالصنعة باقية قائمة بنفسها ومُستغنية عما سواها .

ونلاحظ أن الآمدى فى هذا الاتجاه الأدبى ؛ تابعٌ للجاحظ وأضرابه ممن يؤثرون الروح الشعريّة المطبوعة على المعانى الشعرية المبتدعة ؛ ويقولون عليك أن تجتذب السوقى والوحشى ولا تجعل همك فى تهذيب الألفاظ ؛ وشغلك فى التخلص إلى غرائب المعانى ؛ وفى الاقتصاد بلاغ .

على أن الآمدى يخالف النهج الذى يسير عليه قدامة الذى ينصر المعنى على اللفظ ؛ ويُنادى بضرورة العناية به ؛ ويقول أنَّ البلاغة فى شقين : معنى مُبتدع ؛ ونظمٌ ساحرٌ ؛ وهو لذلك يجعل مادة الشعر المعانى .

أما صاحبنا الآمدى ؛ فقد جعل مادته اللفظ ؛ وهذا الاتجاه الأدبى الذى سار عليه الآمدى كان سبباً فى إثارة البُحترى وتفضيله والتسامى بشعره ؛ ووصوله إلى الدُرّة والقمة على غيره من الشعراء ؛ لذلك نلاحظ أن نقد الآمدى لشعر الطائيين ليس نقداً للروح الشعرية ؛ بما فيها من جوانب شتى ؛ ومن مظاهر متنوعة ؛ وآراء ذهب إليها الشاعر ؛ وشخصية فرضت نفسها على نتاجه ؛ وحياة تُلوّن هذا الإنتاج بلونها ؛ وعقلية نبع ذلك الشعر من ينابيعها ؛ واتجاهات جديدة اتجه إليها فنّه ؛ ونغمات جديدة أضافها إلى التراث الشعرى ؛ وإنما هو نقدٌ للفكرة المجردة ولأسلوبها الشعرى الذى ظهرت فيه .

إذا كانت الفكرة والأسلوب بعيدين عن النهج العربى؛ فهو تحكيم للنهج العربى فى أسلوب الشاعرين وألفاظهما ومعانيهما؛ فيردُّ منهما ما يردُّه الطبع العربى ويقبل ما يقبله: من عناية باستقصاء سرقاتهما الشعرية الكثيرة؛ فهو نقدٌ عقلى ولغوى أكثر منه نقداً أدبياً شعرياً .

على أن الآمدى لا يكتفى فى النقد بالناحية السلبية فقط؛ بل كثيراً ما يتَّجه اتجاهاً إيجابياً جميلاً؛ فيأتى بالأبيات التى وقع فيها الخطأ مصحَّحةً أبدع تصحيح .
ويلاحظ أن الآمدى حَكَمَ فى ((الموازنة)) عمود الشعر العربى تحكيماً شديداً .

وعמוד الشعر: هو كُلُّ التقاليد الفنيَّة التى كان يتبعها الشاعر الجاهلى فى ألفاظ القصيدة ومعانيها وأخيلتها وموسيقاها .

إن ثقافة الآمدى الأدبية العربية كانت تجعله يُكثر فى الموازنة من الاحتكام إلى التقاليد الأدبية للشاعر الجاهلى؛ وقد رأى الآمدى احتكام قُدَّامة إلى عقله وإلى موازين أخرى؛ وثورة النُّقاد عليه فيما اصطنع من موازين: لذلك رأى أنه من الأسلم الاحتكام إلى الذوق العربى الشعرى القديم وحده .

فإذا رأى قُدَّامة مثلاً خطأ فى الاستعارة عند أبى تمام؛ بأن يأتى بها أبو تمام استعارة بعيدة؛ أو استعارة نأبية عن ذوق العربى فى الاستعمال . ك: ماء الملام . فإن الآمدى لا ينقد الشاعر فى ذلك على أساس خارج عن الثقافة العربية الأدبية؛ ولكن يعود إلى طريق الشاعر الجاهلى القديم؛ فيجعلها الحكم فى هذه المسألة .

على ذلك نلاحظ أن الموازنة ألفت في فترات متقطعة ؛ يدلنا على ذلك عدم تساوق كل جزء من أجزائها في التأليف مع الذي يليه ؛ وأن روح الآمدى مختلفة في ثناياه ؛ فهو يذكر في آخر كل فصل من كتابه أنه سيضيف إلى البحث ما سيكثر عليه من أخطاء أو سرقات وسيلحقه بما كتب ؛ وهو حين يقرر في كتابه ((الموازنة)) أنه سيوازن بين شعر الشاعرين فيما يتفقان فيه

من : الموضوع ؛ والوزن ؛ والقافية ؛ وإعرابها ؛ يعود فيجعل الموضوع فقط هو أساس الموازنة ؛ ثم هو يكرر كثيراً من آرائه ونقده .

على أن كتاب ((الموازنة)) للآمدى ؛ من أجل الكتب التي ظهرت في النقد والموازنة ؛ ولقد وقع هذا الكتاب أساس نقد الشعر والموازنة بين الشعراء ؛ وهو بحق من أمهات الكتب التي ظهرت في النقد الأدبي وأصوله ؛ وهو أيضاً مصدر من مصادر البيان العربي ومرجع من مراجعه ؛ وقد اعتمد عليه البيان ؛ مع أن ((الموازنة)) ليس كتاب بيان وبلاغة ؛ وإنما هو نقد أدبي وموازنة بين شاعرين ؛ وليس بحثاً في البيان العربي وبلاغته .

والكتاب مقسم إلى خمسة أقسام ؛ وكل قسم يسميه المؤلف جزء :

- فالجزء الأول : يورد فيه الآمدى آراء النقاد في شعر أبى تمام والبحترى ؛

ويستقصى رأى المتعصبين لهذا أو ذاك ؛ ويطلق لهذا الفريق الحرية في مجادلة ذلك الفريق .

- الجزء الثانى : ذكر فيه أخطاء أبى تمام من المعانى والألفاظ .

- الجزء الثالث : يذكر فيه قبح استعارته ومستهجن جناسه ومستكره طباقه ؛ وما

ورد من شعره فى : سوء النظم ؛ وتعقيد التركيب ؛ ووحشى الألفاظ : مما خلا من

بهاء الرونق ؛ وعذوبة السمع ؛ ومما جعل التعسف على ديابجته ؛ وظهرت بحاجة

التصنيع فيه ؛ ويذكر ما وقع فيه من كثرة الزحافات التي ضيّعت موسيقى أوزانه الشعرية ؛ حتى قال فيه دعبل : إن كلامه بالخطب والكلام المنشور أشبه منه بالشعر الموزون .

- الجزء الرابع من الكتاب : يحلل فيه الآمدى بإيجاز عيوب شعر البحتري ؛ مكثفياً من ذلك بيان بعض سرقاته ؛ مع نفى الكثير منها عنه ؛ بدعوى أن الاحتذاء كان فى معانٍ ليست بالمشهورة النسبة إلى شاعرٍ بعينه حتى يُنسب إليه السرقة فيها .
- الجزء الخامس : يُوازن فيه بين الشاعرين فى المعانى ؛ التى اتفق موضوعها فى شعرهما ؛ ويبدأ تلك الموازنة بكلمة فيها صعوبة نقد الشعر ؛ وأن لهذا الميدان أبطاله ممن عنوا بكثرة النظر فى الشعر والارتياض فيه وطول الملامسة له .

ثم نلاحظ أن الآمدى يُبين اتجاهه الأدبى الذى تأثر به فى ((الموازنة)) ؛ وهو الاتجاه الذى جعله لا يرى بلاغة الشعر إلا فى نظمه وأسلوبه وصحة طبعه ؛ ذاكراً أن الذين قدّموا البحتري ؛ إنما قدّموه لأنّ له من ذلك ما ليس لسواه ؛ وإن كانوا لا يُنكرون على أبى تمام : إجادته فى المعانى ؛ وكثرة استنباطه لها ؛ وإغرابه فيها .

هذا ؛ والآمدى فى معظم ما كتب كان ناقداً ؛ ومحيطاً بكل أسرار اللغة ودقائق البيان ؛ فهو يقف فى نقده عند البيت فى دقة ملاحظة وسعة اطلاع إذا وجد به : خطأ فى لفظ ؛ أو فساد فى تركيب ؛ أو إحالة فى معنى ؛ أو بُعداً عن النهج المألوف .

ونلاحظ أن لياقوت الحموى فى كتابه ((معجم الأدباء)) رأياً فى ((الموازنة)) ؛ ونصّه :

((كتاب الموازنة بين الطائين ؛ فى عشرة أجزاء ؛ هو كتابٌ حَسَنٌ ؛ وإن كان قد عِيبَ عليه فى مواضعٍ منه ؛ ونُسِبَ إلى الميل مع البُحْثَرَى فيما أورده ؛ والتعصُّب على أبى تمام فيما ذكره .
والناس بعدُ فيه على فريقين :

فرقةٌ قالت برأيه حسب رأيهم فى البُحْثَرَى وغلبة حُبِّهم لشعره .
وطائفةٌ أسرفت فى التقييح للغضُّ به ؛ وأنه جدٌ واجتهد فى : طمس محاسن أبى تمام ؛ وتزيين مردول البُحْثَرَى .
ولَعَمْرَى ؛ إن الأمر كذلك .)) .

ولا شك فى تأثر الآمدى بآراء النُّقَاد قبله ؛ فهو يعتمد على آرائهم ؛ ويستدلُّ بحكمتهم فى النقد ؛ وهو يروى الكثير عنهم فى كل صفحة من صفحات الكتاب ؛ وكل موضوع من موضوعاته ؛ ونقل عن الأصمعى ؛ وعن ابن الأعرابى ؛ وأستاذهما أبى عمرو بن العلاء ؛ ونقل عن ابن سلام ؛ وابن قُتيبة ؛ وسواهما من أئمة الأدب وعُلماء الشعر .

وهل هذه الانتقادات الكثيرة التى شحنت بها الكتاب إلا صورة لآراء كثيرين من النُّقَاد ؛ والتى جمعها الآمدى فى موازنته ؟ !! .

فأصُول كتاب ((الموازنة)) ترجع إلى آراء نُّقَاد القرن الثالث .

وفضل الآمدى إنما هو فى تدوينها وتنسيقها ؛ وإضافة آراء مُعاصريه إليها ؛ وتدييحها بكثيرٍ من آرائه هو ؛ وتعليل ما لم يُعلَّل ؛ فقد هضمت عقلية الرَّجُل كُلٌّ ذلك ؛ ف: رتَّبته ؛ وأحسنَت جمعه ؛ والاستدلال به ؛ والزيادة عليه فى التحليل والتعليل .

وذلك قيمة كبيرة؛ لاسيما أن كتب النقد فى القرن الثالث قد فُقدَ أكثرها؛ ولا شك أيضاً فى أن الأمدى فيما سار عليه من مناهج فى النقد والموازنة قد تأثر باتجاهات النقاد قبله ومناهجهم فيما ينقدون .

وهل كان النقد قبل الأمدى إلا تحكيماً للمنهج العربى فى نثر الأديب ونظم الشاعر؟! .

وهل كان ابن العلاء؛ وخلف؛ وحماد؛ والأصمعى؛ وابن الأعرابى؛ وسواهم من الأدباء والنقاد يميزون جيد الشعر من رديئه إلا بعرضه على ميزان الطبع العربى؛ وتحكيم الأسلوب العربى فيما ينقدون؟! .

وكذلك فعل الأمدى؛ فقد حكم للغة العربية بقوة كل شئ فى النقد؛ فهو ينقد شعر أبى تمام وينقد البحترى؛ بتحكيم النهج العربى فى شعر الشاعرين؛ وتحكيم الذوق العربى فى كليهما؛ والأسلوب العربى فى أساليبيهما الشعرية؛ فردد ما ترده؛ ويقبل ما تقبله؛ فللعرب طريق خاص فيما ينطقون به من أساليب وتركيب ونظم؛ وفيما يتكلمون به من أفكار ومعانٍ وخيالات؛ وفيما ينظمون فيه شعرهم من أوزان؛ ولهم نهج خاص فى مجازاتهم وتشبيهاتهم واستعاراتهم وتمثيلاتهم؛ وفيما يتقنونه من مقابلة أو طباق أو جناس أو سجع إلى غير ذلك؛ وذلك النهج العربى الخاص هو ما يجب على الشاعر أن يلتفت إليه؛ ويسترشد به؛ ويحتذى حذوه؛ وينظم شعره على مثاله؛ ثم هو ميزان النقد وأساسه؛ والناقد يحكم ذلك النهج الخاص فيما ينقد من شعر؛ فيفطن لما فيه من جمال وما فيه من قبح؛ ثم هو يدرك ذلك بطبعه وذوقه .

كذلك كان رأى الأمدى فى النقد؛ وعلى هذا الضوء سار فى نقد الطائيين؛ فقد عرض شعرهما هذا العرض؛ وفلاّ هذه التلفية؛ وأخذ يظهر ما فيه من عُيوب وأخطاء؛ ثم وزن بينهما فيما لهما من روائع وحسنات حريصاً على وحدة الموضوع؛ وإذا تعمّر؛ فعليه مُراعاة: وحدة الوزن؛ والقافية؛ وإعرابها .

وقد سار نُقاد الشعر العربىّ بعد عهد الأمدى فى النقد على هذه الطريقة وذلك المذهب؛ وصار ذلك الاتجاه خُطّة علميّة مُقرّرة؛ وأصبح هو النهج الفنّى لنقاد العرب جميعاً .

ومن الواضح؛ أن هذا النهج بعيد الصلة عن منهج قدامة بن جعفر الذى فصلّه فى كتابه ((نقد الشعر))؛ والذى بناه على أساس عقلى؛ فصَدَرَ عن حكمه فى النقد .

أما الأمدى؛ فقد حَكَمَ الذوق الأدبىّ وحده؛ والروح العربيّة؛ والاتجاهات الخاصة بالعرب وبلغتهم العربيّة .

أما تأثر الأمدى بقدامة فى بحوث البيان ونظرياته؛ فقليل؛ لاختلاف ثقافة الرجلين واتجاههما .

فالأمدى أديبٌ لغوى؛ وقدامة أديبٌ فيلسوف .

والأمدى غلطه فى كتابه ((نقد الشعر))؛ وهو ينقد رأى قدامه فى الطباق وحقيقته؛ ونَقَدَهُ نقداً لا ذعاً؛ تبعه فيه ابن الأثير .

ونلاحظ؛ أن الأمدى يذهب إلى أن البلاغة للفظ؛ وقدامة يجعلها للفظ والمعنى .

ويجعل الأمدى مادة الشعر هى الألفاظ؛ ويجعلها قدامه هى المعنى .

ولكن الأمدى على كل حال أفاد من ((نقد الشعر)) لقدماء ؛ واقتبس منه .
٣ - منهجه فى النقد :

يقول الأمدى عندما يصل فى كتابه إلى الموازنة التفصيلية بين الشعارين :
((أنا أذكر - بإذن الله - الآن فى هذا الجزء : المعانى التى يتفق عليها الطائيان ؛
فأوازن بين معنى ومعنى ؛ وأقول أيُّهما أشعر فى ذلك المعنى بعينه .
فلا تطلبنى أن أتعدى هذا إلى أن أفصح لك بأيُّهما أشعر عندك على
الإطلاق ؛ فإنى غير فاعلٍ ذلك .)) .

وهذه - بلا شك - نغمة جديدة فى تاريخ النقد العربى ؛ فالذى ألفناه فيما
سبق : أنَّ الموازنات كانت تعتمد على الأحكام غير المعللة وعلى التعميمات .
وأما الأمدى ؛ فوجهته وجهة أخرى ؛ فهو يبدأ الموازنة بين البحتري وأبى
تمام : بأن يُورد حُجج أنصار كلِّ شاعرٍ وأسباب تفضيلهم له ؛ ثم يأخذ فى دراسة
سرقات أبى تمام وأخطائه وعيوبه ؛ وأخيراً ينتهى إلى الموازنة التفصيلية بين ما قال
كلُّ منهما فى معنى من معانى الشعر .
يقول :

((وأنا ابتدئ بما سمعته من احتجاج كلِّ فريقٍ من أصحاب هذين الشعارين على
الفرقة الأخرى عند تخصُّصهم فى تفضيل أحدهما على الآخر ؛ وما ينعاه بعضهم
على بعضٍ : لتأمل ذلك ؛ وتزداد بصيرةً وقوةً فى حكمك ؛
وإن شئت أن تحكم ؛ أو اعتقادك فيما لعلك تعتقده مع احتجاج الخصمين
به .)) . (١) . ٣٣ .

(١) - ((الموازنة بين أبى تمام والبحتري)) : أبو القاسم الأمدى (ت سنة ٣٧٠ هـ) ؛

نلاحظ أنه يُورد حُجج كل فريق ورد الفريق الآخر عليه؛ لذلك نجده قد أورد تلك الحُجج كما انتهت إليه؛ وأنها لم تكن من وضعه هو؛ وأن كل فضيلة له فيها هو فضل الجمع والعرض والربط.

وعندما انتهى من هذا الفصل؛ قال:

((تمَّ احتجاج الخصمين بحمد الله؛ وإنما ابتدئ بذكر مساوئ هذين الشاعرين لأختم بذكر محاسنهما؛ وأذكر طرَفًا من سرقات أبي تمام وإحالاته وغلطه وساقط شعره؛ ومساوئ البُحترى في أخذ ما أخذه من معاني أبي تمام؛ وغير ذلك من غلط في بعض معانيه؛ ثم أوزان من شعريهما بين قصيدتين إذا اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية؛ ثم بين معنى ومعنى؛ فإن محاسنهما تظهر في تضاعيف ذلك وتتكشف؛ ثم أذكر ما انفرد به كل واحدٍ منهما؛ فجوده؛ من معنى سلكه ولم يسلكها صاحبه؛ وأفرد باباً لما وقع في شعريهما من الشبيه وباباً للأمثال أختم بهما الرسالة؛ وأتبع ذلك بالاختيار المجرد من شعريهما؛ وأجعله مؤلفاً على حُرُوف المعجم؛ ليقرب متناوله ويسهل حفظه وتقع الإحاطة به . (((١) .^{٢٤}

(ج ١/٦) .

المجلد الأول والثاني: تحقيق السيد أحمد صقر؛ نشر: دار المعارف؛ الطبعة الرابعة.

المجلد الثالث: تحقيق: الدكتور عبد الله المحارب - رسالة دكتوراة -؛ نشر مكتبة الخانجي؛ الطبعة الأولى: ١٩٩٤ م

(١) - [ج ١/٥٦ - ٥٧] .

وعلى ذلك نستطيع أن نستخلص من أقواله هذه كيف كانت رُوحه فى
النقد؛ فهى رُوحٌ ناضجةٌ؛ منهجيةٌ؛ حذرةٌ ويقظةٌ؛ وهو يتناول الخصومة كرجلٍ
بعيدٍ عنهما يريد أن يحدد عناصرها ويعرضها ويدرسها؛ فإن قصرَ حكمه على
الجزئيات التى ينظر فيها؛ فقد يكون البُحْثرىُّ أشعر فى بابٍ من أبواب الشعر أو
معنى من معانيه؛ وقد يكون أبو تمام أشعر فى ناحيةٍ أخرى؛ أما إطلاق الحكم
وتفضيل أحدهما على الآخر جملة؛ فهذا ما يرفضه الأمدى ولا يحب أن يُطلق
على أيهما أشعر؛ لتباين الناس فى العلم واختلاف مذاهبهم فى الشعر؛ ولا يرى
لأحدٍ أن يفعل ذلك؛ فيستهدف أحد الفريقين؛ لأن الناس لم يتفقوا على أى
الأربعة أشعر: امرئ القيس؛ والنابغة؛ وزهير؛ والأعشى؛ ولا
على: جرير؛ والفرزدق؛ والأخطل؛ ولا: بشّار؛ ومروان؛ ولا على: أبى
نُواس؛ وأبى العتاهية؛ ومُسلم: لاختلاف آراء الناس فى الشعر وتباين مذاهبهم
فيه .

((فإن كُنْتَ - أَدَامَ اللهُ سَلامَتَكَ - مَن يُفَضِّلُ سَهْلَ الْكَلَامِ وَقَرِيبَهُ؛ وَيُؤَثِّرُ صَحَّةَ
السَّبكِ؛ وَحُسْنَ الْعِبَارَةِ؛ وَحُلُوَ اللَّفْظِ؛ وَكَثْرَةَ الْمَاءِ وَالرَّونَقِ: فَالْبُحْثرىُّ أشعر
عندك ضرورة .

وإن كُنْتَ تَمِيلُ إِلَى الصَّنْعَةِ وَالْمَعَانِي الْغَامِضَةِ؛ الَّتِي تُسْتَخْرَجُ بِالْغَوْصِ
وَالْفِكْرَةِ؛ وَلَا تَلْوِي عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَأَبُو تَمَامٍ عندك أشعر .

ولكننى أقارن بين قصيدتين من شعرهما إذا اتفقا فى الوزن والقافية وإعراب
القافية؛ وبين معنىٍّ ومعنىٍّ؛ فأقول أيهما أشعر فى تلك القصيدة وفى تلك .)) .

إذن؛ فالآمدى لا يريد أن يتحيز لأحدهما على غير بيّنة أو عن هوى؛ إنما يلاحظ أن من ينتصر لهذا الشاعر أو ذاك إنما يفعل ذلك لميله إلى اتجاه خاص في الشعر؛ وأمّا هو فلا يريد أن يفصح بتفضيل أحدهما على الآخر تفضيلاً مطلقاً؛ ولكنه يقارن بينهما مقارنات موضوعية ويترك الحكم الكلى للقارئ . وهذا - بلا شك - منهج علمى سليم؛ ومذهب رجل يرى المذاهب المختلفة ويقبلها ويسجلها؛ ثم هو منهج ناقد دقيق يرفض كلّ تعميم مجل؛ ويقصر أحكامه على ما يعرض من تفاصيل .

ونستطيع أن نقرر أن الآمدى لم يقصد إلى التحيز لأحد الشعارين ضد الآخر؛ وذلك إذا أخذنا بأقواله السابقة؛ ولكننا لا نستطيع أن نكتفى بتلك الأقوال؛ فقد تكون روح الناقد الفعلية مخالفة للخطّة التى يعلنها؛ وقد يكون فى نقده ما يتعارض مع تلك الخطّة .

يجب أن نفرض فرضاً كهذا؛ وذلك لأنّ كلّ تلك الأقوال لم تمنع النقاد اللاحقين بأن يتهموا الآمدى بالتعصب على أبى تمام؛ حتى بلغ الأمر أن رأى فيه الباحثون المحدثون مقابلاً للصولى فى تعصبه لذلك الشاعر .

فمن أين أتت هذه التهمة؟! !!

٤ - ذوقه الأدبى؛ وتعبّبه للفصل فى هذه المشكلة الهامة؛ يجب أن نقرر:

- أولاً: أن التعصب معناه الفنى هو الانحياز كلىة إلى ما تتعصب له؛ فلا ترى منه إلا الخير؛ وتقلب سيئاته حسنات؛ مسوقاً بالهوى؛ موجّهاً الأسباب لتجميل القبيح والمبالغة فى قيمة الحُسن؛ وهذه حالة نفسية لا وجود لها فى كتاب

الآمدى؛ لا صراحة ولا من وراء حجاب ومن طرفٍ خفيٍّ؛ فهو رَجُلٌ يتبع فى النقد منهجاً محكماً؛ فيدرس ما أمامه؛ مُعلِّلاً أحكامه؛ قاصراً لها على التفاصيل التى ينظر فيها؛ رافضاً إطلاق التفضيل .

- ثانياً: لما لا يُفضِّل الشعر الطبعيَّ السهل على الشعر المتكلف المتصنَّع؟!؛

فهذا من حقِّ كُلِّ ناقدٍ؛ والذوق هو المرجع النهائى فى كُلِّ نقد .

وإنما يأتى خطر تحكيم الذوق عندما نتخذهُ سِتاراً لعمل الأهواء التحكُّميَّة؛ التى لا تصدر فى أحكامها عن نظرٍ فى العناصر الفنيَّة؛ وإحساسٍ صادقٍ بما فيها من جمالٍ أو قبح .

أو عندما يكون ذوقاً ضعيفاً رديئاً لم تجتمع فيه الشُّروطُ الحتميَّةُ للنَّاقِدِ صاحبِ الدَّوقِ الفنيِّ المحكَّم .

((فالذوق الذى يعقد به؛ هو ذوق ذوى البصر بالشعر؛ وهؤلاء لا يستطيعون عادةً أن يُعلِّلوا الكثير من أحكامهم؛ وفى التعليل ما يجعل الذوق وسيلةً مشروعةً من وسائل المعرفة؛ وإن كُنَّا لا نذكر أن من الأشياء أشياء تحيط بها المعرفة ولا تؤدِّيها الصفة - على حدِّ قول إسحاق الموصلى -؛ كما نؤمن بأنه ليس فى وسع كُلِّ أحدٍ أن يجعلك فى العلم بصناعته كنفسه؛ ولا يجد إلى قذف ذلك فى نفسك ولا فى نفس ولده ومن هو أخص الناس به سبيلاً؛ ولا أن يأتيك بعِلَّةٍ قاطعةٍ ولا حُجَّةٍ باهرةٍ .

وإن كان ما اعترضت فيه اعتراضاً صحيحاً؛ وما سألت عنه سؤالاً مُستقيماً؛ لأن ما لا يدرك إلا على طول الزَّمان ومرور النهار والأيام؛ لا يجوز أن يُحيط به أحدٌ فى ساعةٍ من النهار .)) .

وأخيراً؛ فإننا نؤمن بأنه :

((لن ينتفع بالنظر؛ إلا من يحسن أن يتأمل؛ ومن إذا تأمل علم؛ ومن إذا علم أنصف.)) .

إلى كل تلك الحقائق فطن الآمدى على نحو يدعو إلى الإعجاب؛ وهو فى ذلك يعود بنا إلى التقاليد الأدبية الجميلة الصادقة النظر؛ كتقاليد ابن سلام؛ الذى تحدث عن الفروق بين المثقف وغير المثقف أصدق الحديث .

وبالرجوع إلى كتاب ((الموازنة)) نفسه؛ نجد أن المؤلف لم يتعصب للبحثرى؛ كما لم يتعصب ضد أبى تمام؛ وإنما هذه تهمة اتهمه بها النقاد الذين جاءوا بعده؛ عندما فسد الذوق؛ وغلبت الصنعة والتكلف على الأدب العربى .

نظر هؤلاء المتأخرون فى بعض انتقادات الآمدى لسخافات أبى تمام ووساوسه؛ ولم يوافقوا على تلك الانتقادات؛ لفساد أذواقهم؛ فقالوا: إن الرجل متعصب ضد أبى تمام؛ أو تعصب للبحثرى .

الذى لا شك فيه؛ أن الآمدى لم يكتب كتابه أيام غنف الخصومة بين أنصار أبى تمام والبحثرى؛ وذلك لأن أبا تمام توفى سنة ٢٣١هـ والبحثرى ٢٨٤هـ؛ والمركة قد احتدمت فيما يظهر بعد موتهما مباشرة؛ حتى بلغت أقصاها فى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع؛ ونحن وإن كنا لا نملك من الكتب التى ألفت فى تلك الفترة غير ((أخبار أبى تمام)) للصولى؛ إلا أننا نجد فى هذا الكتاب ما يكفى للدلالة على مبلغ الإسراف والعنف؛ اللذين صحبا تلك المنازعات حول الشاعرين؛ فالصولى هو الذى يجب أن يُتهم بالتعصب لأبى تمام؛ وهو الذى يجب أن يُرفض الكثير من أحكامه؛ بل ومن أخباره؛ ل: وضوح هواه؛ وفساد ذوقه؛ وكثرة ادّعائه .

وأما الآمدى؛ فقد جاء بعد أن كان الزمن قد هدأ من جدّة الخُصومة؛ وكان الأدباء قد أخذوا فى الالتفاف حول رَجُلٍ آخر هو المتنبى .

جاء الآمدى إذن بعد تراخى الزمن؛ فوجد عدّة رسائل فى التعصّب لهذا الشاعر أو ذاك؛ كما وجد ديوانهما قد جُمعا وتعدّدت منهما النسخ قديمة وحديثة؛ ونظر فى كُلِّ تلك الكتب؛ فوجد فيها: إسرافاً فى الأحكام؛ وعدم دراسةٍ تحقيقيّةٍ؛ وضعفاً فى التعليل أو قصوراً؛ فتناول الخُصومة بمنهج علمى أشبه ما يكون بمناهجنا اليوم؛ بحيث نعتقد أن هذا الكتاب خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدي الدّارسين كمثلي يُحتذى للمنهج الصحيح .

٥ - الآمدى وتحقيقه للنصوص الأدبيّة

نلاحظ أن المؤلّف يرجع إلى النسخ القديمة حين يحقّق الأبيات؛ وإلى هذا يشير غير مرّة فى كتابه؛ فيقول مثلاً:

((حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التى لم تقع فى يد الصّولى وأضرابه.)) .
ويقول:

((وما رأيت شيئاً مما عيب به أبو تمام؛ إلا وُجد فى شعر البُحترى مثله؛ إلا أنه فى شعر أبى تمام كثير؛ وفى شعر البُحترى قليل.)) .

ومن ذلك اضطراب الأوزان فى شعر أبى تمام؛ وقد جاء البُحترى بيتاً هو عنده أقبح من كُلِّ ما عيبَ به أبو تمام .

ومن هذا الباب قوله:

جَعَلَ اللهُ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَرَاءً

يقول :

((وكذلك وجدته فى أكثر النسخ :

جَعَلَ اللهُ الخُلْدَ مِنْهُ بَرَاءً .)) .

وهكذا نراه رجع إلى النسخ الأخرى لتحقيق النص قبل الحكم عليه ؛ وذلك سواء أكان الشعر من شعر أبى تمام أو من شعر البُحترى ؛ وهذه أولى مراحل النقد المنهجى السليم المستقيم .

٦ - الأمدى ... ؛ وأدواته النقدية

والأمدى كذلك يملك رُوحَ النقد العلمى الذى ينظر فى صحّة نسبة الشعر ؛ وهو فى ذلك تلميذ لابن سلام .

لقد جاء الأمدى - كما قلنا - بعد أن كانت الخُصومة حول البُحترى الذى يُمثل عمود الشعر ؛ وبين أبى تمام كرأس لمذهب البديع : قد أسالت مداً كثيراً ؛ وكانت الكتب العديدة قد ألفت فى كلّ ناحية من نواحيها ؛ فكان من مقتضيات المنهج الصحيح أن يجمع كلّ تلك الكتب ويدرسها قبل أن يأخذ هو فى الموازنة ؛ وهذا ما فعله .

نظر ؛ فوجد أكثر من شاهدٍ وراوٍ من رُواة الأشعار المتأخرين يزعمون أن شعر أبى تمام حبيب بن أوس الطائى لا يتعلّق بجيده جيّد مثله ؛ ورديئه مطروحٌ ومردّول ؛ فلهذا كان مختلفاً لا يتشابه .

وأن شعر الوليد بن عُبيد الله البُحترى صحيح السبك ؛ حسن الدّيباجة ؛ ليس فيه سفاسف ولا ردىء ولا مطروح ؛ ولهذا صار مُستوياً يُشبهه بعضه بعضاً .

فوجدهم قد اختلفوا بينهما : لغزارة شعريهما ؛ وكثرة جيدهما وبدائعهما ؛ ولم يتفقوا على أيهما أشعر ؛ كما لم يتفقوا على أحدٍ مما وقع التفضيل بينهم من شعراء الجاهلية والإسلام والمتأخرين ؛ وذلك كمن فضّل البُحترى ونسبه إلى : طلاوة النفس ؛ وحُسن التخلص ؛ ووضع الكلام فى مواضعه ؛ وصحة العبارة ؛ وقرب المأتى ؛ وانكشاف المعنى .

وهم : الكتاب ؛ والأعراب ؛ والشعراء المطبوعون ؛ وأهل البلاغة .
ومنهم من فضّل أبا تمام ؛ ونسبه إلى غُمُوض المعانى ودقّتها ؛ وكثرة ما يُورد مما يحتاج إلى استنباطٍ وشرحٍ واستخراج .

وهؤلاء : أهل المعانى ؛ والشعراء ؛ وأصحاب الصنعة ؛ ومن يميل إلى التدقيق وفلسفة الكلام .

وذهب قومٌ إلى المساواة بينهما ؛ وإنهما لمختلفان :

لأنّ البُحترى : أعرابىُّ الشّعْر ؛ مطبوعٌ على مذهب الأوائل ؛ وما فارق عمود الشعر المعروف ؛ وكان يتجنّب التعقيد ومُستكره الألفاظ ووحشى الكلام ؛ فهو بأن يُقاس بأشجع السُّلمى وأمثاله من المطبوعين أولى .

ولأنّ أبا تمام : شديد التكلّف ؛ صاحب صنعة ؛ مُستكره الألفاظ والمعانى ؛ وشعره لا يُشبه أشعار الأوائل ؛ ولا هو على حدّ طريقهم ؛ لما به من الاستعارات البعيدة والمعانى المولدة ؛ فهو بأن يكون فى حَيِّز مُسلم بن الوليد ومن حذا حذوه أحق وأشبه .

نعم ؛ هذه نظرة مُؤرِّخٍ صاحبِ اطلاعٍ واسعٍ ومعرفةٍ قويّةٍ بالمذاهب والاتّجاهات والأساليب ؛ وناقِدٍ على درجةٍ عظيمةٍ من الفهم ودقّة النّظر والتأمّل

والتحقيق: يرى الخصائص؛ ويُفسّر الظواهر؛ ويحاول أن يُقيم التسلسل بين المذاهب المختلفة؛ فهو يُخبرنا عمّن يُفضّلون أبا تمام: أهل المعاني والشعراء وأصحاب الصنعة؛ ومن يميل إلى التدقيق وفلسفة الكلام؛ ومن يُقدّمون البُحترى: الأعراب؛ والشُعراء المطبوعون؛ والبلغاء . وهو يُحدّثنا عن مذهب كلٍّ منهما: عمود الشعر عند البُحترى؛ والبديع عند أبي تمام .

٧ - النقد الموضوعي عند الآمدي:

بعد أن تحدّث الآمدي عن السرقات التي تُسيبت إلى كلٍّ منهما؛ أخذ في دراسة النقد الموضوعي؛ فتحدّث عن:

- ١ - أخطاء أبي تمام وعُيوبه؛ وأخطاء البُحترى وعُيوبه .
- ٢ - محاسن أبي تمام؛ ومحاسن البُحترى .
- ٣ - الموازنة التفصيلية بين الشاعرين .

....

❖ - القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني

((ت سنة ٣٩٢ هـ))

١ - اشتداد المعركة حول المتنبي :

لم تهدأ العاصفة النقدية حول المتنبي ؛ وذلك لما أثاره شرح ابن جني لشعر المتنبي من الكثير من النقد والرّدود ؛ ثم جاء ((المنصف)) لابن وكيع ؛ فعاد ابن جني للكتابة في هذا الموضوع ؛ ومضى النقاد في ذلك شوطاً آخر ؛ فكتب أبو الحسن أحمد بن محمد الإفريقي المعروف بالمتيم كتابه ((الانتصار للنبي علي فضل المتنبي)) ؛ و ((بقية الانتصار)) ؛ وكتاباً ثالثاً سمّاه ((التنبية علي رذائل المتنبي)) ؛ وهذا الموقف ربما أشار إلى محاولة في التوسط والإنصاف .

وكتب حمزة بن محمد الأصفهاني رسالة في ((كشف عيون المتنبي)) .

١ - ظهور ((الوساطة)) في المعركة وعلاقتها بما أُلّف حول المتنبي قد تُوحى هذه المؤلفات ؛ بأنّ الجوّ كان صالحاً لظهور كتاب ((الوساطة)) ليكون بمثابة التوفيق بين الطرفين ؛ والاصطلاح بين الخصمين .

ولكننا لسنا على يقين من أن هذه المؤلفات جميعاً سبقت ((الوساطة)) في الظهور ؛ كلّ ما يمكن أن نُرجّحه أن رسالة النامي وكتاب الحاتمي ثم ((الموضحة)) ظهرت قبل كتاب القاضي الجرجاني .

وقد نُضيف إلى هذه الرسائل رسالة صاحب بن عبّاد ؛ لأنّ الجرجاني حين أخذ يعدّ ما أورده خُصُوم المتنبي من عُيوب ؛ أدرج جميع ما أورده صاحب علي نحو يُوحى بأنه اطلع على تلك الرسالة ؛ كذلك نستطيع أن نُرجّح بأنّ الجرجاني اطلع

على شرح ابن جنى لديوان المتنبي ؛ فهو يستشهد بما قاله أبو الطيب حول استعماله ((سداس)) ؛ وهذا مما كان ابن جنى يسأل المتنبي عنه ؛ كذلك فإنه حين يقف عند لفظة ((مخشلب)) ؛ يعتذر عنها باعتذار يُشبه ما جاء به ابن جنى .
وإذا صَحَّت نسبة ((رسالة فى كشف العيون)) لحمزة الأصفهاني المؤرخ المعروف ؛ فلا بُدَّ من أن تكون قد أُلِّفَتْ قبل ((الوساطة)) ؛ لأنَّ حمزة تُوفى سنة ٣٦٠ هـ .
أما كُتُب المغرَّبى ؛ فلا ندرى متى كُتِبَتْ .

وأما رَدُّ أبى القاسم الأصفهاني على ابن جنى ؛ فمن الواضح أن الجرجاني لم يطلع عليه ؛ وأنه مما أُلِّفَ بعد ((الوساطة)) .
وأما كتاب ((المنصف)) لابن وكيع ؛ فقد رجَّحنا أن يكون مما أُلِّفَ بعد سنة ٣٨٠ هـ ؛ وإذا كان الجرجاني قد اطلع عليه ؛ فيكون تاريخ ((الوساطة)) مما تأخَّر تأليفه ؛ وهُنا قد يجوز لنا أن نفترض أنه أُلِّفَ بعد وفاة الصاحب .
وكذلك ؛ ليس القول بأُسْبُقِيَّة ((المنصف)) أحق بالقبول من القول بأُسْبُقِيَّة ((الوساطة)) فى الزمن .

٢ - الحاجة مُلِحَّة إلى الناقد المُعتدل

غير أن الكُتُب التى أُلِّفَتْ قبل ((الوساطة)) ؛ إذا لم تستطع أن تُوحى بأن الجَوَّ كان مُهيأً للتوفيق والمصالحة ؛ فإنها لا تنفى أن الجو العام - وعلى الأخص جو المجادلات الشَّفَوِيَّة - كان خير تُربة صالحة لنمو الناقد المُعتدل ؛ ونحن نستأنس هُنا بشهادة القاضى الجرجاني نفسه ؛ فهو رَجُلٌ مُصَدِّقٌ ؛ لأنه يُحِبُّ أن يأخذ بأسباب النَّزَاهَةِ ؛ فالجرجاني يُحدِّثنا أنه مُنذ أن خالط أهل الأدب وجد الناس فى المتنبي فريقين ؛ يكاد التوفيق بينهما يُعدُّ صَبِيحَةً فى واد :

((من مُنْطَبٍ فى تقرِيظه ؛ مُنْقَطِعٌ إِلَيْهِ بِجُمْلَتِهِ ؛ مُنْحَطٌ فى هَوَاهُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ ؛
يَتَلَقَّى مَنَاقِبَهُ إِذَا ذُكِرَتْ بِالتَّعْظِيمِ ؛ وَيُشِيعُ مُحَاسِنَهُ إِذَا حُكِّيتْ بِالتَّفْخِيمِ ؛ وَيُعْجِبُ
وَيُعِيدُ وَيُكْرِّرُ ؛ وَيَمِيلُ عَلَى مَنْ عَابَهُ بِالزَّرَايَةِ وَالتَّقْصِيرِ ؛ وَيَتَنَاوَلُ مَنْ
يُنْقَصُهُ بِالاسْتِحْقَارِ وَالتَّجْهِيلِ .

وعَائِبُ يَرُومُ إِزَالَتَهُ عَنْ رُتْبَتِهِ فَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ فَضْلَهُ ؛ وَيُحَاطِلُ حَطُّهُ عَنْ مَنْزِلَةِ
بَوَاهُ إِيَّاهَا أَدَبُهُ ؛ فَهُوَ يَجْتَهِدُ فى : إِخْفَاءِ فُضَائِلِهِ ؛ وَإِظْهَارِ مَعَايِبِهِ ؛ وَتَتَبُّعِ
سَقَطَاتِهِ ؛ وَإِذَاعَةِ غَفَلَاتِهِ .))

٣ - أهل الاعتذار

كلا الفريقين كان يحمل للمتنبى اتهاماً ؛ فأهل الانتصار يرفعون المتنبى إلى
منصبة العصمة ؛ ويخرجون من نطاق الإنسان الذى يجوز عليه الخطأ .
وأهل الاستحقار ينفونه من نطاق الأديب الذى يجوز له الفضل .
فالموقف يتطلب فريقاً ثالثاً يُسمَّى : ((أهل الاعتذار)) ؛ يردون الشاعر إلى
القطيع الإنسانى ويعودون به إلى الخطيئة .
وقد كان ذلك سهلاً على الناقد ؛ إذا كان قاضياً عادلاً ؛ وسهلاً على القاضى
إذا كان ناقداً ضليعاً .

وكان التوفيق عودة إلى ظلال الهدوء ؛ وإيماناً بالوسط الذهبى فى الفضيلة ؛
وإحساساً للطبيعة الإنسانية فى ارتفاع المحاسن والمساوى ؛ وعودة إلى مبدأ :
((أى الرجال المهذب ؟ !!)) .

ولكن التوفيق يبدأ بالقول : ((أى الشعراء لم يغلط)) ؛ ويتدرج منه إلى التسليم
بكل الأخطاء التى يوردها الخصوم ؛ وبما هو أكثر منها ؛ فى سبيل أن يعود هذا

الفريق - فى حالة من مراجعة الضمير - إلى تقبل ما يُسميه فريق الأصدقاء: ((فضائل))؛ دون محاولة إحصائية كالتى حاولها الأمدى؛ وإنما لإقرار الحق؛ تكافؤاً كانت النتيجة أو رُجحاناً للحسنات أو رُجحاناً للسيئات ...؛ لا فرق؛ ما دُمنّا قد وصلنا إلى أن نعترف بكفتى الميزان قائمتين على نحو من التقارب دون انتفاء إحدهما.

٤ - لماذا نجح الجرجانى فى التوسط حيث أخفق الأمدى؟

وقد كان المتنبى نفسه - كما صورهُ الحاتمى - هو الذى فتح هذا الباب ليدخل منه القاضى الجرجانى؛ فهو يقول للحاتمى:

((فهؤلاء المُبرِّزون فى حلبات الشعر؛ السابقون إلى حُلُو القول ومُره؛ والذين وقع الإجماع على تقدُّمهم فى ضُرُوبه؛ وفتحهم ما استغلق من أبوابه: ليس منهم إلا من قد طُعِنَ على شعره؛ ومن قد أخلَّ بالإحسان مع تناصر إحسانه !!)) .

ويقول له فى موضع آخر:

((من هذا الذى تُعرِّى من الاتباع والاحتذاء؟!)) .

ولو لم يكن الحاتمى مأخوذاً بِجِدَّة الانفعال؛ لتنبه إلى هذا الذى تنبّه له القاضى الجرجانى؛ وهو موقفٌ ليس من الصعب أن يتنبّه المرء له؛ ولكن ربما كان من الصعب تطبيقه.

ولهذا؛ نستطيع أن نقول: إن الجرجانى أبدى قُدرةً فائقةً فى الموقف النقدي؛ فكان بذلك جديداً فى تاريخ النقد؛ وبيان ذلك: أننا حيث وجدنا النزاع النقدي

قائماً حول أديبٍ واحدٍ؛ أو دائراً فى نطاق المفاضلة بين أديبين؛ فقد طالعنا دائماً العجز عن التوسط؛ بسبب الميل المتأصل فى طبيعة الذوق؛ وقد حاول الآمدى أن يكون منصفاً فى الحكومة بين البُحترى وأبى تمام؛ فعجز عن ذلك رغماً عنه؛ وما كان الآمدى إلا مُعلماً للجرجاني؛ فنجح الآمدى نظرياً فقط؛ بينما نجح تلميذه فى منهجه نظرياً وعملياً. أما فى الآراء والنظرات النقدية؛ فإن الجرجاني لم يأت بشيء جديد؛ وإنما التقت عنده أكثر الآراء والنظرات السابقة؛ فأحسن استغلالها فى التطبيق والعرض.

٥ - المقايسة هى المنهج المُفضَّل لا الموازنة

ومثلما كانت ((الموازنة)) هى مُهمّة الناقد الكُبرى عند الآمدى؛ كانت ((المقايسة)) هى المبدأ الكبير فى نقد الجرجاني؛ فالناقد الذى يتحرى الإنصاف قبل أن يُفرد عيوب شاعرٍ أو حسناته بالتمييز؛ عليه أن يقيسه على ما كان فى تاريخ الشعر والشُعراء؛ فلا يستهجن خطأه فى اللفظ؛ لأنه قلماً تجد شاعراً سَلِمَ من هذا الخطأ؛ ولا يُستنكر خطأه فى المعنى؛ فكم عدد العلماء من صُنُوف هذا الخطأ فى شعر الأقدمين؛ ولا يُسقطه بسبب التفاوت فى شعره؛ ولينظر إلى أكابر الشعراء؛ مثل أبى نواس وأبى تمام؛ وليحكم: هل خلا شعرهم من تفاوت؟.

٦ - موقف الجرجاني من العلاقة بين الدين والشعر

وعلى الناقد أن لا يعيبه بسبب العقيدة الدينية: ((فلو كانت الديانة عاراً على الشعر ؛ وكان سوء الاعتقاد سبباً لتأخر الشاعر : لوجب أن يُحى اسم أبي نواس من الدواوين ويُحذف ذكره إذا عُدت الطبقات ؛ ولكان أولاهم بذلك أهل الجاهلية ومن تشهد الأُمة عليه بالكُفر ؛ ولوجب أن يكون كعب بن زهير وابن الزبيرى وأضرابهما ممن تناول الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالهجاء وعاب من أصحابه بكماء خُرساً ... ؛ ولكن الأمرين متباينان ؛ والدين بمعزلٍ عن الشعر.)) .

وهذا الفصل بين الدين والشعر موجودٌ من عهدٍ بعيدٍ فى تاريخ النقد العربى ؛ ولكن الجرجانى قد وضعه بشكلٍ واضحٍ لا يتحمل لبساً .

٧ - موقف الناقد من الإفراط

كذلك ؛ ليس للناقد أن يعيب إقبال المُحدثين على الإفراط ؛ لا لأن له وحسب رُسوماً إذا لم يتجاوزها الشاعر جمع بين القصد والاستيفاء ؛ بل لأن المُحدثين يقاسون على ما فعله الأقدمون ؛ فقد رُويت عنهم أشعار فيها الإفراط والغلو لو تصدى أحد لجمعها لوصفت بالكثرة ؛ ثمَّ : ((وجد من بعدهم سبيلاً مسلوفاً وطريقاً مُوطاً ؛ فقصدوا وجاروا ؛ واقتصدوا وأسرفوا ؛ وطلب المتأخر الزيادة واشتاق إلى الفضل ؛ فتجاوز غاية الأول.)) .

ولا يغيبن عن البال: أن هذه المقايسة لا تعنى قبول الخطأ؛ وإنما يُراد منها التوصل إلى الإقرار بأن ذلك الخطأ ظاهرة مشتركة موجودة فى كُلِّ العصور وعند كل الشعراء ((ولسنا نذهب بما نذكره فى هذا الباب مذهب الاحتجاج والتحسين؛ ولا نقصد به قصد العذر والتسويق؛ وإنما نقول إنه عيبٌ مُشتركٌ وذنبٌ مُقتسمٌ؛ فإن احتمل للكل؛ وإن رُدَّ فعلى الجميع؛ وإنما حظُّ أبى الطيّب فيه حظ واحد من عرض الشعراء؛ وموقعه منه موقع رجلٍ من المُحدثين.)) .

٨ - مزالِقُ المقايسة وأخطارها

وقد تكون المقايسة ذات غناءٍ كبيرٍ فى الوصول إلى الحقِّ وإنصافِ شاعرٍ مظلوم؛ أعنى أنها قد تنفع فى استئزال المتطرفين عن تطرُّفهم؛ ولكنها تنطوى على مزالِق وأخطار؛ منها التعميم؛ فإن امرأ القيس إذا قال:

فاليوم اشرب

- بتسكين الباء -؛ لم يكن قوله فى زمنه ليعد خطأ؛ وإنما هو خطأ بنسبة ما اقتضاه وضع قواعد النحو بحسب الأغلب من بعد؛ وكذلك قل فى جميع الأمثلة التى أوردها الجرجانيُّ فى باب الخطأ اللفظيُّ؛ أما المتنبي؛ فإنه يتعلَّم اللغة التى حدّتها القواعد بعد هذه المرحلة التاريخية؛ فخطؤه ليس من جنس ما عدَّ كذلك فى حال امرئ القيس أو ذى الخرق الطهويُّ أو الفرزدق.

وعَدُّ ((اشرب)) وأمثالها يدلُّ على أن القاضى الجرجانيُّ لم تكن لديه أيّة فكرة عن اختلاف اللهجات وتطور الاستعمال اللغوى .

كذلك ؛ فإن كثيراً من الأخطاء المعنوية تُشير إلى مرحلة حضارية خاصة :
مثل :

((لو يقوم الفيل أو فياله))

فنسبة القوة إلى الفيال توهمٌ خالصٌ ممن لم ير فيّالاً أو فيلاً.
ومثل :

ولم تذق من البقول الفستقا

قولٌ لا يصدر إلاَّ عَمَّنْ سمع بشيء اسمه الفستق ولم يره ؛ وهذا كثير ؛ لا يُقاس عليه حال الشاعر الذي اتسعت لديه مجالات الحضارة .
ومن أخطار القياس أيضاً : الإيهام المنطقي :

كقياس حال العقيدة وعلاقتها بالشعر ؛ فلو أن ناقداً قال للجرجاني من موقفٍ مخالفٍ له : أنا لا أطلب الجاهلين بمقاييس دينية إسلامية وهم قد عاشوا قبل الإسلام ؛ ولكنني أنكر على المتنبي مثلما أنكر على أبي نواس أن يصدمني أحدهما أو كلاهما في شعوري الديني .

لكان موقفه طبيعياً منسجماً تمام الانسجام مع مشاعره ؛ ولما صحَّ للجرجاني قياس المتنبي على الجاهلين .

كذلك ؛ فإن قياسه على أبي نواس غير مُقنع ؛ لأن ما يصدّم المشاعر الدينية أو الوطنية أو العقائدية إجمالاً ؛ ليس من قبيل الخطأ في الاستعارة أو الإفراط في الشعر ؛ إذ الأول يتطلّب من الناقد جهداً بالغاً للفصل بين مجالين ؛ والثاني يتطلّب منه لباقة في التوجيه والتفسير .

وَقَلَّ فى الناس من يستطيع أن يتجرّد من علاقاته المبدئية ليُباشر الحكم على الشعر من زاوية فنية خالصة .

فالصدمة فى هذا المجال لا تُعالج بالمقايضة .

٩ - انتهاء المقايضة عند الباب المسدود

وقد تنتهى المقايضة كما انتهت الموازنة عند الحاجز الذى يفصل بين الواقع والغيب ؛ أو بين ما يُعلّل وما لا يُعلّل ؛ بل لقد انتهت كلتاهما إلى ذلك حقاً ؛ فوقف الجرجانيّ - كما وقف الآمدىّ من قبل - بعد أن أقرّ بالعُيوب فى شعر المتنبيّ ؛ وعدّد أنواعها ؛ من : غلط ؛ ولحن ؛ واختلال ؛ وإحالة ؛ وتعمّسُف ؛ وغثاثة ؛ وركاكة ؛ وإفراط فى الاستعارة ؛ وإكثار لىذا الإشاريّة ؛ وتعقيد فى التركيب ؛ إلخ ؛ وقف وتساءل : كيف يُمكن الاتفاق على الجيّد من شعر المتنبيّ ؟ ؛ أليس فى مقدور الخصم أن يلحق بعض ما أعدّه جيّداً بالردىء ؟ .

هذا باب : ((يضيق مجال الحجّة فيه ؛ ويصعب وصول البرهان إليه ؛ وإنما مداره على استشهاد القرائح الصافية والطبائع السليمة التى طالت ممارستها للشعر ؛ فحذفت نقده ؛ وأثبتت عياره ؛ وقويت على تميزه ؛ وعرفت خلاصه .)) . وهذا عين ما قاله الآمدىّ أيضاً حين وجد أن بعض الجيّد يدرقّ دون تعليل ما فيه من جودة ؛ وقال بأن الناقد هو الذى يرضى قوله فى مثل هذا دون أخذ ورد .

ولكن الجرجانيّ أكثر تواضعاً من الآمدىّ ؛ رجاء البلوغ إلى غايته الكبرى ؛ وهى اكتساب ثقة الخصم ؛ ولذلك تراه يُعقّب على هذه اللفتة الآمدية بقوله :

((وما أنكر أن يكون كثيرٌ مما عدته من هذه الأبيات ساقطةً عن الاختيار غير لاحقة بالإحسان ؛ وأن منها ما غلب عليه الضعف ؛ ومنها ما أثر فيه التعسف ؛ ومنها ما خانه السبك فساء ترتيبه وأخلَّ نظمه .

ولكن الذى أطالبك به وألزمك إيَّاه ألا تستعجل بالسيئة قبل الحسنة ؛ ولا تُقدِّم السُّخط على الرَّحمة ؛ وإن فعلت فلا تُهمل الإنصاف جُملةً وتخرج عن العدل صفرًا .)) .

ومن هذا : يتضح لنا أن مبدأ ((المقايسة)) يصلح إلى حدٍّ لا يتجاوزه ؛ فإذا جاء الدور الإيجابيُّ فى فحص الشعر رجاء استكشاف خواصه ومميزاته الفارقة ؛ بطَّلت المقايسة واضمحلت ؛ وهذا ما كان الجرجانيُّ على وعيٍ تامٍّ به حين قال : ((والشعر لا يُجَبُّ إلى النفوس بالنظر والحاجة ؛ ولا يحلَّى فى الصدور بالجدال والمقايسة ؛ وإنما يعطفها عليه القبول والطلاوة ؛ ويُقرِّبه منها الرونق والحلاوة ؛ وقد يكون الشيء مُتقنًا مُحكمًا ولا يكون حلواً مقبولاً ؛ ويكون وثيقاً ؛ وإن لم يكن لطيفاً رشيقاً .)) .

وقد كرَّر الجرجانيُّ هذا بعبارَةٍ أُخرى ؛ فقال :

((وأنت قد ترى الصورة تستكمل شرائط الحُسن ؛ وتستوفى أوصاف الكمال ؛ وتذهب فى الأنفس كُلِّ مذهب ؛ وتقف من التمام يكلُّ طريق ؛ ثم تجد أُخرى دونها فى انتظام المحاسن ؛ والتثام الخِلقة ؛ وتنصف الأجزاء ؛ وتقابل الأقسام ؛ وهى أحظى بالحلاوة ؛ وأدنى إلى القبول ؛ وأعلق بالنفس ؛ وأسرع مُمازجة للقلب ؛ ثم لا تعلم - وإن قايسْتَ ؛ واعتبرت ؛ ونظرت ؛ وفكرت - لهذه المزيَّة سبباً ؛ ولما خُصَّتْ به مُقتضياً .)) .

١٠ - الناقد البصير هو الذى تحدث عنه الآمدى

ليس الجمال فى الاعتدال الذى نصَّ عليه ابن طباطبا؛ وإنما هو شىء وراء
مُتطلب التعليل؛ لا يُدرکه إلا الناقد البصير؛ وليس من الحق أن نسأله إيراد العلة
فى كل شىء؛ وهذا هو الناقد الذى أرادنا الآمدى أن نظمئن إلى حكمه؛ كما
نظمئن فى كل صناعة إلى حكم أهلها.

ويحتاج هذا الناقد عند الجرجانى - كما احتاج عند الآمدى - إلى الرواية -

((الثقافة)) - والدراية - ((المران والدربة)) - والفطنة ولطف الفكر

- ((الموهبة)) -؛ أو يحتاج بإيجاز إلى:

((صحة الطبع؛ وإدمان الرياضة)) .

وبهذا يرتفع الناقد على مستوى الرَّجُل العادى الذى يسهل عليه أن يدرك الوزن
والإعراب واللغة؛ والجناس والمطابقة والبديع والمعنى الغامض؛ إلخ؛
ويكون قميئاً بالفصل فى شيئين:

١ - العيب الخفى .

٢ - الجمال الخفى .

فيهتم: ((باختلاف الترتيب؛ واضطراب النظم؛ وسوء التأليف؛ وهلهلة النسج
))؛ ويُقابل بين الألفاظ والمعانى؛ ويسبر النسبة فيها؛ ولكنه لن يستطيع ذلك إذا
استنم إلى دواعى العصبية؛ فهى تحجب عن بصيرته مجال الرؤية
الصحيحة؛ وتحسن له الميل مع الهوى .

فالناقد عند الجرجاني هو الناقد نفسه عند الآمدي؛ ومنطقة مالا يُعَلَّل ويُتَحاكَم فيه إلى الطبع النقديّ مُشتركة عند كليهما؛ إلا أنها أوسع لدى الجرجانيّ مما هي لدى الآمديّ؛ وسبب ذلك هو الفرق بين المقايسة والموازنة: فالمقايسة تمهيد للحُكم؛ أما الموازنة فإنها تدخل في طبيعة الحُكم نفسه؛ أو كذلك شاء لها الآمديّ.

وليس للاختلاف في الطريقة اختلفت النتائج؛ وإنما لاختلاف طبيعة الرّجلين؛ واختلاف طبيعة الموقفين: فإن حَذَرَ الجرجانيّ؛ وتوقيه؛ ومحاولته التسامح الكثير؛ ونُفوره من التعليق الساخر؛ ومن الاعتداد بالميل الذاتي؛ هو الذي جعل ((الوساطة)) تفترق عن ((الموازنة)).

كذلك فإن طبيعة الوساطة نفسها - رغم احتوائها على عناصر المفاضلة - ليست كالموازنة الخالصة في طبيعتها؛ لأنّ الموازنة هي قسمة النظر بالتساوي بين شاعرين؛ أما الوساطة فلا تتطلب ذلك دائماً؛ لأن خصوم المتنبى ليسوا دائماً شعراء.

١١ - الجرجانيّ يُحدّد عناصر عمود الشعر

ومع ذلك؛ فإن دَيَّنَ الجرجانيّ للآمديّ كبير؛ لأنه قد تمثّل آراءه بحذقٍ وذكاء؛ دون أن يذكر الآمديّ مرّةً واحدةً: فقد رأينا كيف حام الآمديّ حول ما أسماه ((عمود الشعر))؛ وحدّده في الأغلب بالصفات السلبية؛ أعنى أنه ما جانب كثيراً مما تورط فيه أبو تمام؛ ك: التعقيد؛ ومُستكره الألفاظ؛ ووحشٍ

الكلام؛ واستكراه المعانى؛ والإبعاد فى الاستعارة؛ مما لو عكسته لأصبح صفات للبحترى؛ فتناول الجرجانى هذا كله ووضع فى صورة إيجابية؛ فإذا عمود الشعر ذو أركان مُحَدَّدة؛ وهى :

١ - شرف المعنى وصحَّته .

٢ - جزالة اللفظ واستقامته .

٣ - إصابة الوصف .

٤ - المقاربة فى التشبيه .

٥ - الغزارة فى البديهة.

٦ - كثرة الأمثال السائرة والأبيات الشاردة.

قال: ((ولم تكن تعباً بالتجنيس والمطابقة؛ ولا تحفل بالإبداع والاستعارة: إذا

حَصُلَ لها عمود الشعر ونظام القريض .)) .

وقد كان الآمدى صريحاً فى موقفه حين وجد أبا تمام قد خرج فى محاولته على عمود الشعر؛ أما الجرجانى فلم يُصرِّح عن رأيه فى صلة المتنبي بعمود الشعر؛ غير أنك تلمح من طرف خفى أن الشروط الستة التى وضعها تنطبق على المتنبي تماماً؛ فإذا طالعتَه بمعنى مُستكره؛ أو وصف غير مُصيب؛ أو استعارة مُفرطة؛ دعاك إلى أن لا تحكم بيت على أبيات؛ وبشاذ مُفرد على مُستو غالب.

على أن الآمدى رفض اعتبار توليد المعانى أساساً فى الشعر؛ ولو أخذنا رأيه ذاك على علاته: لوجدنا أبا الطيب أربى على أبى تمام وعلى كل شاعر آخر

فى هذا الباب؛ ومع ذلك فإن الجرجانى خرج من هذا المأزق بقوله: ((شرف المعنى وصحَّته))؛ فلم يعد من فرق بين أبى تمام والمتنبي إلا فى التزام الأول

منهما - فى إسراف - كثرة التجنيس والمطابقة والاستعارة المفرطة ؛ وعلى هذا ؛ فإن الجرجانيّ كان يتصور أن الصنعة البديعية هي الفارق الوحيد بين ما يُسمّى ((عمود الشعر)) وما هو خارج عنه ؛ أما عند الآمدى فقد كان الفرق بينهما أكبر من ذلك بكثير ؛ إذ لو سلّمنا بحُكم الآمدى ؛ لكان المتنبيّ فى هذا الموقف كأبى تمام.

١٢ - اعتماد الجرجانيّ على الآمدى فى قضية السرقات كذلك اعتمد الجرجانيّ آراء الآمدى فى مشكلة السرقات ؛ ولكنه طوّرها ؛ وأمعن فى التدقيق والتحليل . وفى سبيل أن نتذكر ما قاله صاحب ((الموازنة)) نُعيد مُجمل رأيه فى هذه القضية : فهو قد ذهب إلى أن المعانى المشتركة التى شاعت بين الناس لا يُعدّ تداولها سرقة ؛ وأن التشابه فى الألفاظ ليس من السرقة فى شىء . على أساس هذين المبدئين ردّ الآمدى كثيراً من السرقات التى حشدها ابن عمّار وابن أبى طاهر وغيرهما .

وقد صنع الجرجانيّ صنيعه ؛ فتعقّب ما أخرجه أحمد بن أبى طاهر وابن عمّار من سرقات أبى تمام ؛ وما تتبّعه بشر بن يحيى على البُحتريّ ؛ ومهلّهل ابن يموت على أبى نواس ؛ واستخرج من دعاواهم أشياء مُضحكة حقاً !! : لأن الشبه فيها عارضٌ أو لفظيٌّ ؛ أو لأنه لا شبه بين السارق والمسروق إطلاقاً ؛ وقرّر ما قرّره الآمدى نفسه وما قرّره غير الآمدى من أن : ((السرقة - أيّدك الله - داءٌ قديمٌ ؛ وعيبٌ عتيق ؛ وما زال الشاعر يستعين بخاطر

الآخر؛ ويستمد من قريحته؛ ويعتمد على معناه ولفظه؛ وكان أكثره ظاهراً؛
كالتوارد الذى صدرنا بذكره الكلام؛ وإن تجاوز ذلك قليلاً فى الغموض لم يكن
فيه غير اختلاف الألفاظ؛ ثم تسبب المحدثون إلى إخفائه بالنقل والقلب وتغيير
المنهاج والترتيب.)).

ويميل الجرجاني إلى الاعتذار عن المتأخرين؛ لأن المتقدمين استغرقوا المعانى:
((ومتى أجهد أحدنا نفسه؛ وأعمل فكره؛ وأتعب خاطره وذهنه فى تحصيل
معنى يظنه غريباً مبتدعاً؛ ونظم بيتاً يحسبه فرداً مخترعاً؛ ثم تصفح عنه
الدواوين: لم يخطئه أن يجده بعينه؛ أو يجد له مثلاً يعُضُّ من حسنه.
ولهذا السبب: أحظر على نفسه؛ ولا أرى لغيري: بت الحكم على الشاعر
بالسرقة.)).

وقد تعرض الجرجاني لهذه القضية فى موضع آخر وهو يدافع عن الشاعر
المحدث: ((فإن وافق بعض ما قيل أو اجتازاً منه بأبعد طرف؛ قيل: سرق بيت
فلان!!؛ وأغار على قول فلان!! .

ولعل ذلك البيت لم يقرع قط سمعه!!؛ ولا مرّ بخلده!!؛ كأن التوارد
عندهم ممتنع!!؛ واتفاق الهواجس غير ممكن!! .)).

لقد أوحى الآمدى بأنه يكره الحديث فى السرقة؛ لأنه لا يراها - وكذلك من قبله
من العلماء - عيباً كبيراً على الشاعر؛ وها هو الجرجاني يرقى إلى القول بأنه لا
يسمح لنفسه ولا لغيره البت فى الحكم بالسرقة؛ فربما قيل إن هذا الشاعر أخذ
هذا المعنى من فلان؛ ولم يكن سمع بفلان هذا ولا معناه!!؛ وكان حقيقاً بهذين

الناقدين الكبيرين أن يطرحا هذا الموضوع من أبواب النقد ؛ ولكنهما انساقا وراء العُرف الجارى ؛ وما كانا يُدركان أن السرقة ستُصبح على يد ابن وكيع والعميدى وأضرابهما هى المحكُّ الأكبر الذى يرتفع به الشاعر أو يسقط .

ولهذا الانساق وراء العُرف وجدنا القاضى الجرجانيَّ يجعل الاهتداء إلى السرقة وتمييز صنوفها من عمل جهابذة الكلام وثُقّاد الشعر الذين يستطيعون :
((أن يُميّزوا بين : السرقة ؛ والغصب ؛ والإغارة ؛ والاختلاس ؛ والإلّام ؛ والملاحظة ؛ والمُشترك الذى لا يجوز ادعاء السرقة فيه ؛ والمُبتذل الذى ليس أحدٌ أولى به ؛ وبين المُختص الذى حازه المُبتدئ فملكه ؛ وأحياء السابق فاقتطعه ؛ فصار المُعتدى مُختلساً سارقاً ؛ والمُشارك له مُحْتِذاً تابعاً .))
فأمّا المعانى المُشتركة التى لا تُجَوِّز نسبة السرقة إلى صاحبها ؛ فمثل التشبيهات المُتداولة المُبتذلة ؛ كـ : تشبيه الجواد بالغيث والبحر ؛ والبليد البطىء بالحجر والحمار ؛ ومثل ما كَثُرَ تداوله من تشبيهات القدماء ؛ كـ : تشبيه الطلل المحيل بالخط الدارس ؛ والظعن المتحملة بالنخل .

وعلى هذا ؛ فالمُشترك نوعان :

- ١ - نوعٌ عامٌ يعرفه كُلُّ إنسان معرفةً بديهيةً .
- ٢ - ونوعٌ عمٌّ بعد تخصيص ؛ سبق إليه شاعر قديم - كتشبيه آثار الدار بالخط الدارس - ؛ ثم كَثُرَ تداوله نفسه بلفظٍ أعذب من لفظ ؛ وترتيبٍ أحسن من ترتيب ؛ وزيادة اهتدى إليها واحد دون الآخر ؛ فيقع التفاضل حتى فى هذه المعانى .

وقد تكون السرقة باجتماع اللفظ والمعنى ؛ ونقل البيت أو المصراع ؛ وهذا قد يُسمَّى غصباً ؛ وليس البحث عنه مما يُميّز الناقد ؛ كما أنه لا يُميّزه اقتصره على رؤية السرقة الواضحة .

وإنما يحتاج الناقد إلى الفطنة إذا تفنن الشاعر فى السرقة ؛ فنقل معنى من النسب إلى الفخر ؛ وعدل عن الوزن والقافية إلى وزن آخر وقافية أخرى . والناقد البصير هو الذى يدرك حيلة الشاعر فى قلب المعنى ونقضه : ((هذا باب يحتاج إلى : إنعام الفكر ؛ وشدة البحث ؛ وحسن النظر ؛ والتحرز من الإقدام قبل التبين والحكم إلا بعد الثقة . وقد يذهب منه الواضح الجلى على من لم يكن مُرتاضاً بالصناعة مُتدرباً بالنقد .)) .

فإذا كان الكشف عن السرقة الخفية جزءاً هاماً من عمل الناقد البصير ؛ فلم يحظر الجرجاني على نفسه وغيره البت فى أمره ؟!! . ليس فى موقفه تناقض ؛ ولكنه يستبشع نسبة السرقة إلى شخص - من الناحية الأخلاقية - ؛ فهو قاضٍ مُتحرِّج ؛ لا يستطيع أن يصدر الحكم إلا إذا تواترت الأدلة وترادفت ؛ ولذلك يرى أن يكتفى بالقول : قال فلان كذا ؛ وقد سبقه إليه فلان فقال كذا . فاغتم به فضيلة الصدق ؛ و سلم من اقتحام التهور .

فبهذا يدلُّ الناقد على تنبُّه دون أن يتهم الشاعر اتهاماً لا دليل عليه سوى المشابهة ؛ ولا ريب فى أن هذا المبدأ لم يأخذ به من جاء بعد الجرجاني ؛

وأكثر ما يُشكك القارئ الحديث فيما يُوردونه تعسفهم في سوق السرقة ؛
حتى ليعود المرء دائماً إلى قول الجرجاني السابق :

((سرق بيت فلان ؛ ولعل ذلك البيت لم يقرع سمعه قط !! .)) .

وقد أحسن الجرجاني صنْعاً حين وضَّح مدى اتساع باب المعاني المشتركة ؛ وحين
وضَّحه توضيحاً دقيقاً مُؤيِّداً بالأمثلة ؛ وكان في مقدور النقد العربي من بعده أن
يزيد في معنى المشاركة ؛ بسبب اتساع كل من التجربة الواقعية والثقافة .
ولكن النُّقاد قلَّما أفادوا من هذا الذي وضع أسسه القاضي الجرجاني .

١٣ - ترتيب الجرجاني لأفكار النُّقاد السابقين واستخدامها

وقد دلَّنا ما تقدَّم من قولٍ على أن الجرجاني اعتمد بعض الآراء التي وُضعت قبل
زمنه ؛ وحاول ترسيخها بـ : التوضيح ؛ والشرح ؛ والتوسعة ؛ والتدقيق في
التفصيلات ؛ فرأينا كيف أخذ موقف الآمدي من الناقد ومن المنطقة التي يقف
فيها النقد عاجزاً عن التعليل - وهي سِرُّ وجود الناقد نفسه - ؛ ومن عمود
الشعر ؛ ومن مشكلة السرقات ؛ ورأينا كيف استمد من الصُّولي وغيره
موقفه من قضية الفصل بين الدين والشعر .

ولم يكن اعتماده على الآمدي والصُّولي بأقل من اعتماده على غيرهما ؛ فقد
عاد إلى قضية القديم والمحدث ؛ تلك التي استنفدت جهود أهل التسوية
في القرن الثالث ؛ من أمثال : الجاحظ ؛ والمبرد ؛ وابن قتيبة ؛ وابن المعتز ؛

صيحةٌ بعيدةٌ فى الزمان كدنا ننساها ؛ لولا أن عاد القاضى الجرجانيُّ إلى إحيائها للدفاع عن أبى الطيّب ؛ فقد كاد يذهب بها انقسام الثّقاد حول المُحدثين أنفسهم ؛ ونسيانهم للصراع بين قديم ومحدث ؛ ولكن يبدو أنها عادت إلى الحياة فى النصف الثانى من القرن الرابع ؛ إذ أصبح بعض المحدث ذا قِدمٍ نسبيٍّ - كالبُحترى وأبى تمام - ؛ وأصبح أمثال المتنبى من متأخري المحدثين ؛ فهى قضيةٌ لا ينفرد الجرجانيُّ بالإحساس بها ؛ إذ نجدها لدى ابن جنى فى مقدمته على شرح الديوان :

((وما لهذا الرَّجلِ الفاضل من عيبٍ عند هؤلاء السَّقَطِ الجُهَّال ؛ إلا أنه متأخِّرٌ مُحَدَّث .)) .

ولذلك ذهب ابن جنى يعرض فى المقدمة نماذج من عصبيّة العلماء السابقين ضدَّ كُلِّ جديدٍ متأخِّر الزّمن ؛ كما فعل القاضى الجرجانيُّ .

١٤ - عَوْدٌ إلى مُشكلة المطبوع والمتكلّف

وعاد الجرجانيُّ إلى ذلك الموضوع القديم الذى وضّحه ابن قتيبة حين تحدّث عن الطبع والتكلّف فى الشعر ؛ والمطبوع والمتكلّف من الشعراء :

((الشعر علمٌ من علوم العرب ؛ يشترك فيه الطبع والرّواية والذكاء ؛ ثم تكون الدّربة مادّةً له ؛ وقوّةٌ لِكُلِّ واحدٍ من أسبابه .)) .

وهو يعنى بالطبع هنا ما يُسمى ((الموهبة الشعرية)) ؛ فالموهبة وحدها لا تجدى إلا إذا انضافت إليها الرواية ؛ وحاجة المحدث إلى الرواية أشد من حاجة غيره : ((فإذا استكشفت هذه الحالة ؛ وجدت سببها والعلة فيها أن المطبوع الذكى لا يمكنه تناول ألفاظ العرب إلا رواية ؛ ولا طريق للرواية إلا السمع ؛ وملاك الرواية الحفظ .)) .

على أن الرواية وحدها لا تفعل شيئاً ؛ فكم من رواية لشاعر جاهلى أو إسلامى لم يقل بيتاً .

ويعزو الجرجاني تفاوت الشعر إلى اختلاف الطبائع - ويعنى بها هنا الأمزجة - : ((فإن سلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع ؛ ودماثة الكلام بقدر دماثة الخلقة ؛ وأنت تجد ذلك ظاهراً فى أهل عصرك وأبناء زمانك ؛ وترى الجافى الجلف منهم : كز الألفاظ ؛ مُعقّد الكلام ؛ وعِر الخطاب ؛ حتى أنك ربما وجدت ألفاظه فى صوته ونغمته ؛ وجرسه ولهجته .)) .

فالطبع - بمعنى الموهبة - هو الذى يجعل هذا شاعراً وأخاه لا صلة له بالشعر ؛ ويُقيم التفاوت بين شاعر وشاعر فى القبيلة الواحدة .

والطبع - بمعنى المزاج أو تركيب الخلقة - هو سِرُّ التفاوت فى الأسلوب والأداء . ثم يستعير الجرجاني من ثلثية الجاحظ - البيئة ؛ العرق ؛ الغريزة - وحدة البيئة ويجعلها مسئولة أيضاً عن التفاوت فى الشعر ؛ والبيئة إما بدويّة وإما حضريّة ؛ ولذلك كان عدى بن زيد - وهو ابن الحاضرة ؛ على جاهليّة - أرق من الفرزدق - ابن البادية ؛ وهو فى الإسلام - .

ولكنه يُنكر أن تكون الغريزة - أو الطبع - سبباً للفصل بين قديم ومحدث ؛
وجاهلي ومخضرم ؛ وأعرابي ومولّد ؛ مخالفاً الجاحظ فى ذلك ؛ لأن الجاحظ
عدّ الأعرابيّ فى أىّ زمانٍ ومكانٍ أشعر من المولّد فى أىّ زمانٍ ومكانٍ .
ويرى الجرجانيّ أن الجزالة كانت أغلب على القدماء لعاملين ؛ هما :
((العادة ؛ والطبيعة)) ؛ وأضيف إليهما : التعمُّل والصنعة .

وقد تُوجد الجزالة عند المحدثين فى أفرادٍ قلائل ؛ فلمّا تحضّر العرب طرخوا الألفاظ
الحشنة واقتصروا على الألفاظ السليسة : ((وأعانهم على ذلك لين الحضارة
وسهولة طباع الأخلاق ؛ فانتقلت العادة وتغيّر الرّسم)) ؛ فرقّقوا
أشعارهم ؛ فصار ما فيها من اللين يُظنُّ ضعفاً ؛ فإذا رام أحدهم العودة إلى
المذهب القديم ظهر على شعره التكلف .

فمقياس تغيّر الشعر عند الجرجانيّ هو حدوث التغيّر فى الطبيعة والعادة ؛ ولكن
هذا لا يُفسّر إلا الانتقال من حُشونة البداوة إلى رقة الحضارة ؛ فكيف يُمكن أن
يعلل لتطور الشعر المحدث نفسه فى ظل الحياة الحضريّة ؟ !! .

ويتخذ القاضى الجرجانيّ من أبى تمام مثلاً للحضريّ الذى عاد يحتذى طريقة
أهل البداوة : ((فحصل منه على توعير اللفظ ؛ فقُبِح فى غير موضعٍ من
شعره ؛ فتعسّف ما أمكن ؛ وتغلغل فى التصعّب كيف قدر ؛ ثم لم يرضَ بذلك
حتى أضاف إليه طلب البديع فتمحّله من كلّ وجهٍ ؛ وتوصّل إليه بكلّ
سبب ؛ ولم يرضَ بهاتين الخليتين حتى اجتلب المعانى الغامضة ؛ وقصد لأغراض
الحقيّة ؛ فاحتمل فيها كلّ غثّ ثقیل .)) .

وهذا لا يُصيب شعر أبى تمام كُلُّهُ ولا يُسقطه جُمْلَةٌ ؛ ولذلك يعتذر الجرجانيُّ فوراً إثر هذا الكلام ؛ مخافة أن يُساء الظَّنُّ بنقده ؛ فيقول :

((ولست أقول هذا غضاً من أبى تمام ؛ ولا تهجيناً لشعره ؛ ولا عصبيةً عليه لغيره ؛ وكيف وأنا أدين بتفضيله وتقديمه ؛ وانتحل موالاته وتعظيمه ؛ وأراه قِيلةً أصحاب المعاني ؛ وقُدوةً أهل البديع ؟!! .)) .

١٥ - سبب التفاوت فى أبيات القصيدة

وهذا المذهب من أبى تمام وأمثاله : هو الذى جعل أبيات القصيدة الواحدة لديهم مُتفاوتة ؛ فالشاعر منهم إذا جرى على الطبع الحضرى فى تضاعيف قصيدةٍ مسبوكةٍ على الطريقة البدوية : رَقَّ شعره ؛ حتى بدا خِشاً بنسبة ما يجاوره من أبيات ؛ فإذا انساق مع طبعه الحضرى إلى غاية ؛ جاء بأحسن نظام ؛ حتى إذا أدركه الميل إلى البداوة تسنم أوعر طريق ؛ فطمس ما قدَّمه من محاسن ومحا طلاوتها .

وليست السُّهولة هى الضعف والركاكة ؛ بل هى النَّمط الأوسط المرتفع عن السُّوقى ؛ النَّازل عن البدوىِّ الوحشى .

على أن التفاوت لدى الشاعر الواحد يقتضيه اختلاف الموضوعات ؛ فليس أسلوب الغزل - فى ألفاظه وتراكيبه - كأسلوب الفخر ؛ ولا المدح كالوعيد ؛ ولا الهزل كالجد ؛ بل لا بُدَّ أن تُقسَمَ الألفاظ على رُتب المعانى فى الشعر والنثر على السَّواء .

وهذا التفاوت لا يقضى على الاستواء المستمر فى الموضوع الواحد ؛ فذلك يتحقق : ((برفض العمل ؛ والاسترسال للطبع ؛ وتجنب الحمل عليه ؛ والعنف به .

ولست أعنى بهذا كل طبع ؛ بل المهذب الذى قد صقله الأدب ؛ وشحذته الرواية ؛ وجلته الفطنة ؛ وألهم الفصل بين الردىء والجيد ؛ وتصور أمثلة الحُسْنِ والقُبْحِ)) .

وأبرز الأمثلة على ذلك تجدها فى شعر البحتريّ وجريّر والغزليّن من شعراء الأعراب وشُعراء الحجاز .

وقد نحسّ هنا أن الجرجانيّ أصبح كالأمديّ : شديد الارتياح إلى هذا الشعر الذى يأتى عفواً الخاطر سمحاً مُنقاداً ؛ وقد استخفّه الطرب له ؛ لسهولة مأخذه وقرب متناوله ؛ مؤثراً للبساطة العفويّة .

١٦ - تقدير القاضى لأزمة الشاعر المُحدث دون حمله على القديم ولولا شدّة تحزُّز القاضى وتوقّيه ؛ لظنّ قارئ ((الوساطة)) أنها تحمل راية الدفاع عن الشعر المُحدث ؛ بل تتضمّن شيئاً من الميل إليه وإيثاره على الشعر القديم . وخلاصة قول الجرجانيّ : أن الشعر المُحدث أقرب إلى طباع أهل العصر : ((والنفس تألف ما جانسها ؛ وتقبل الأقرب فالأقرب إليها)) ؛

والشاعر المُحدث مظلومٌ إذ ضاق عليه مجال اللفظ - بقدر ما أسقطته الحضارة من ألفاظ - ؛ كما ضاق عليه مجال المعانى بعد أن سبقه المتقدمون إليها ؛ فإن هو حاول

التجديد عن طريق البديع والاستعارة اتُّهِمَ بالتكلف؛ وإن استسلم إلى عفو
الخاطر قيل: إن شعره فارغ غسيل: ((ولو أنصف أصحابنا هؤلاء؛ لوجد
يسيرهم أحق بالاستكثار؛ وصغيرهم أولى بالإكبار))؛ والشاعر المحدث يُتَّهَمُ
بالسرقة؛ ولكن الإنصاف يقتضى أن نعذره فى ذلك: ((ومتى أنصفت؛ علمت
أن أهل عصرنا؛ ثم العصر بعدنا: أقرب فيه إلى المَعذرة؛ وأبعد من المذمَّة))؛ لأن
المعانى قد استغرقتها المتقدِّمون .

١٧- التعاطف مع المحدث تمهيداً لإنصاف المتنبي

ليس فى إمكان أحدٍ أن يَتَّهَمَ الجرجانيَّ فى حرصه على العدالة؛ ولكن هذا الذى
يبدو وكأنه دفاع عن الشعر المحدث والشعراء المحدثين؛ إنما هو تمهيد لإنصاف أبى
الطيب؛ إذ ليست المسألة أن تحاول إقناع من يُعَمُّ بالنقص كُلِّ مُحَدِّثٍ؛ ولا يرى
الشعر إلا القديم الجاهلى؛ فذلك امرؤ لا يؤمن بأبى الطيب؛ مثلما أنه لا يؤمن
بأبى نواس وأبى تمام والبُحترى؛ وإنما الخصم الذى لا بُدَّ من إقناعه هو الذى يُقدِّم
أبا تمام ومُسلم بن الوليد والبُحترى وابن الرومى: ((حتى إذا ذكرت أبا الطيب
ببعض فضائله؛ وأسميته فى عِدَادٍ من يُقَصَّرُ عن رُتبته: امتعض امتعاض
الموتور؛ ونفر نفار المضيف؛ فغضَّ طرفه؛ وثنى عطفه؛ وصعَّر خده؛ وأخذته العزَّة
بالإثم .)) .

ومثل هذا الراوى أو الناقد؛ لا يمكن إقناعه إلاَّ إن رَضِيَ أن يرى أبا الطيب واحداً
من المحدثين؛ فإذا استطاع أن يحتل مركزه بينهم؛ فلا بأس من أن نستجلب عاطفة

الناقد النافر عنه ؛ بأن نُسلم له كُلُّ ما يُورده من عُيوبٍ فى شعر المتنبى - مقيسة إلى عيوب غيره - ؛ لنخرج فى النهاية مُتَّفقين على أن المتنبى مُحَدَّثٌ ؛ يُصيب ويُخطئ ؛ وفى شعره ما يستحق الإعجاب .

فإذا تجاوز الجرجانيُّ هذه المرحلة للدفاع عن أبى الطيّب ؛ لم يكد يُفارق طريقته : كذلك وقف من إفراطه ومن غلوِّه فى استعارته ؛ ثم ناقش من يعيبونه فى بعض الأخطاء النحويَّة وأخطاء المعانى مُناقشةً هادئةً .

١٨ - القاضى الجرجانيُّ ونظرته إلى الاستعارة

ويستحق موقفه من الاستعارة بعض بيان ؛ فهو يرى أن الشعراء كانت مُقتصدة فيها ؛ حتى جاء أبو تمام فخرج إلى التجاوز ؛ وقلَّده أكثر المحدثين .

١٩ - كتاب ((الوساطة)) يرمز إلى اكتمال القضايا النقدية

ذلك هو ((الوساطة)) ؛ مثلاً فذُّ على نزاهة الحُكم ؛ وقد أصبح لاعتداله مصدراً جامعاً لعُيوب المتنبى ومحاسنه ؛ ويبدو من حشد المؤلف لأهم الآراء النقدية السابقة : أن القضايا النقدية الكبرى قد استدارت واكتملت ؛ صحيحٌ أن الجرجانيُّ لم يتعرَّض لبعض القضايا الهامة ؛ مثل العلاقة بين اللفظ والمعنى ؛ ولا استطاع أن يضع مقاييس إيجابية للجودة كالتى وضعها ابن طباطبا وقُدامة ؛ ولكن وقفته أمام القضايا التى عرض لها تدلُّ على أن النقد العربى أصبح بحاجة إلى منافذ جديدة ؛ فإن لم يستطع الاهتداء إليها أخذ يدور على نفسه .

٢٠- لماذا لم يحل كتاب ((الوساطة)) المشكلات حول المتنبي ؟!!

ومع أن ((الموازنة)) استطاعت - على نحو تقريبي - أن تحتّم الصراع حول أبي تمام والبُحترى؛ فإن ((الوساطة)) عجزت عن أن تكون الجواب الشافى فى موقف الخصوم والأنصار من المتنبي؛ وليس السرُّ فى الكتابين؛ وإنما هو فى الظروف؛ فبعد ظهور كتاب الآمدى ظهر المتنبي؛ فشغل الناس عن المعركة الأولى؛ وحولَ أنظار النقاد إلى معركةٍ جديدةٍ؛ ولكن لم يظهر بعد المتنبي من ينقل رَحَى المعركة إلى ميدانٍ آخر.

وأكبرُ الظنَّ أن ((وساطة)) الجرجاني نالت احترام النقاد؛ ولكنها لم تُقنعهم كثيراً:

١ - فأما الأنصار فكانوا يؤثرون للمتنبى أن يظلَّ خارج القطيع؛ لتكون هذه ((الغربة)) تفسيراً لتفرده؛ إذ لم يزد الجرجانيُّ على أن طلب من الخصوم أن يكفوا من غلوئهم؛ فيحسبوه واحداً من المُحدثين؛ ويُنصفوه كما أنصفوا غيره؛ ولكن الأنصار لم يكن يُرضيهم هذا النوع من الإنصاف.

٢ - فأما الخصوم؛ فكانوا أيضاً عاجزين عن أن يصنعوا لأنفسهم هذا الذوق الرَّحِب الذى واجههم به الجرجانيُّ؛ الذوق الذى يحتضن البُحترى وجريراً بنفس الحماسة التى يُلاقى بها أبا تمام والمتنبى ومُسلم بن الوليد.

وسيكثُر انشغال الناس بالمتنبى بعد عصر الجرجانيُّ؛ وكأنهم ما سمعوا حديثه عن السرقات ولا قرأوا كتابه !!؛ وسيتصدون من جديدٍ للحطِّ منه بالكشف عن سرقاته؛ وسيُكمل آخرون عمل ابن جنى فى العُكوف على ديوانه؛ متَّخذين إبراز

معانيه وسيلة من وسائل تقريبه إلى الناس ؛ وذلك يوجب حتماً كتابة نقد أدبي يتناول شعره ؛ وكيف يفعلون وهم قد رأوا ناقداً كبيراً مثل الجرجاني يحجم عن تفسير أية ظاهرة من ظواهر تفوقه وامتيازه على الشعراء .

وبين الحين والحين سنجد أناساً أجراً من الجرجاني على التعليل ؛ وإن كانوا أقل قدرة منه على تمثّل المبادئ النقدية ونزاهة الموقف النقدي .



النقد الأدبي في علاقته بالثقافة اليونانية ... ؛ الصراع النقدي حول أبي تمام ... ؛ معركة النقد التي دارت حول المتنبي .

من الطبيعي أن نجد أبا تمام يشغل النصف الأول من القرن الرابع ؛ وأن يقابله المتنبي في النصف الثاني ؛ وأن يظل التمرس بالثقافة اليونانية مستمراً طوال هذا القرن .

غير أن هذه الصور النقدية الثلاث - وهي أوسع مجالات النقد في القرن

الرابع - يجب ألا تحجب عن أنظارنا الجهود النقدية الأخرى .

فهناك محاولة ابن طباطبا في ((عيار الشعر)) ؛ وأكبرها عمقاً ؛ ولكنها تكاد تعتمد اعتماداً كلياً على صفاء الذوق الفني ؛ كذلك فإن المبادئ النقدية استخدمت في دراسة الإعجاز القرآني على يد جماعة من غير النقاد ؛ فيهم الخطابي ؛ والرماني ؛ والباقلاني ؛ وذلك مجال آخر حقيق بالدرس والنظر ؛ وكل

صورة من هذه الصور النقدية وغيرها تضيق أو تتسع بحسب ما وصلنا من مصادر.

❖ - اعتماد الذوق الفني في إنشاء نظرية شعرية

((عيار الشعر)) لابن طباطبا (٣٢٢ هـ)

١ - لمحة عن ابن طباطبا

عاش الشاعر أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا بأصبهان؛ وتوفى فيها؛ وله كتب ألفها في الأشعار والآداب؛ أشهرها ((عيار الشعر))؛ وهو من الكتب التي لفت إليها التوحيدى؛ فأكثر من النقل عنه في ((البصائر)) وفي ((المنتزع))؛ كما تأثر به آخرون من بعد؛ وفي الرد عليه ألف الأمدي؛ ((نقض عيار الشعر))؛ وقد نعدّه في تاريخ النقد الأدبي حلقة متممة لما جاء به ابن قتيبة؛ إذ يبدو أنه اطلع على مقدمة ((الشعر والشعراء))؛ وأفاد من الأحكام والنظرات التي وردت فيها؛ وكانت لديه أثارة من ثقافة فلسفية أو اعتزالية؛ أفادته في تعميق نظريته عامة؛ وإن لم تُلهمه أحكاماً بعينها؛ كما أنها لم تمنح كتابه اتساقاً في التبويب والتأليف؛ ولذلك جاء مقالة استطرادية في النقد مُعتمدة على صفاء الذوق الفني دون سواه .

٢ - تعريف الشعر عند ابن طباطبا

يُعرف ابن طباطبا الشعر بأنه ((كلام منظوم)) ؛ وأن الفرق بينه وبين النثر إنما يكمن في النظم ؛ وأن نظمه معلوم محدود .

ويجب أن نُقرَّ بأن هذا التعريف على قصوره لم يتعرض لذكر التقفية التي سيتعرض لها قدامة بقوة ؛ ولكنه يشارك تعريف قدامة في النص على أن الشاعر مُستغنٍ عن العروض ؛ إذا كان صحيح الطبع والذوق .
ثم يتناول - كما تناول ابن قتيبة قبله - ثقافة الشاعر ؛ فينص على ضرورة :

((التوسع في علم اللغة ؛ والبراعة في فهم الإعراب ؛ والرواية لفنون الآداب ؛ والمعرفة بأيام الناس وأنسابهم ومناقبهم ومثالبهم ؛ والوقوف على مذاهب العرب في تأسيس الشعر والتصرف في معانيه ؛ في كُلِّ فنٍّ قالته العرب فيه .)) .

٣ - اتباع السُّنة العريَّة في الشعر

اتباع ((السُّنة)) أو الموروث ؛ هو مُعتمد ابن طباطبا في النقد ؛ وهو على تضييقه في هذه الاتباعية ينفذ إلى أغوارٍ عميقةٍ تُوضِّحُ أنه لا يرى الشعر شيئاً مُنفصلاً عن البيئة والمثل الأخلاقية ؛ وإن لم يستطع أن يطبِّق على معاصريه قانون ((تغير البيئات والأزمنة)) ؛ فللعرب طريقة في التشبيه مُستمدة من بيئتهم ؛ لأن :

((صحنونهم البوادي ؛ وسُقوفهم السماء ؛ فليست تعدو على أوصافهم ما رواه منها وفيها .

وفى كل واحدة منها فى فصول الزمان على اختلافها من شتاء وربيع وصيفٍ
وخريف ؛ من ماء وهواءٍ و نارٍ وجبلٍ ونباتٍ وحيوانٍ وجمادٍ وناطقٍ وصامتٍ
ومتحرِّكٍ وساكنٍ ؛ وكل متولِّدٍ من وقت نشوئه وفى حال نموه إلى
حال انتهاءه .)) .

وقبل أن يُسرِع الناقد إلى ردِّ بعض تشبيهاتهم ؛ عليه أن يتفحصها مُفتشاً عن
معناها :

((فإنهم أدق طبعاً من أن يلفظوا بكلامٍ لا معنى تحته)) .
فإذا استبان ذلك ؛ لطفَ موقعه لديه .

وللعرب مثلاً عليا هى متكأهم فى المدح والهجاء :
((منها فى الخلق : الجمال ؛ والبسطة ؛ ومنها فى الخلق : السخاء ؛ والشجاعة ؛
والحلم ؛ والحزم ؛ والعزم ؛ والوفاء ؛ والعفاف ؛ والبر ؛ والعقل ؛ والأمانة)) .
فهذه مما يُمدح به ؛ كما أن أضدادها تُصبح موضوعاً للهجاء .
على أن هناك حالات تُؤكد هذه المثل ؛ فالجود فى حال العسر أهم من مُجرّد
الجود ؛ والبخل من الواجد القانع أشنع .

وهكذا تتخذ هذه المثل نفسها مراتب متفاوتة تتشعب منها فنون من القول
وصنوف من التشبيهات ؛ وما من شك فى أننا هنا نقرب اقتراباً شديداً من
نظرية قدامة فى هذا الصدد .

ولكن يبدو أن كلا من الناقلين كان يعمل على جِدَّةٍ دون أن يتأثر أحدهما
برأى الآخر أو يسمع به .

للعرب إذن طريقة خاصة في التشبيه من وحى بيئتهم ؛ ولهم مقاييس يعتمدونها في المدح والذم ؛ ولهم أيضاً سُنن من معتقدات لا تفهم معانيها إلا بالتحصيل ؛ وهى أشبه بالمنجم الأسطوري الذي لا بُدَّ للشاعر أن يغترف منه عند الحاجة ؛ كسقيهم العاشق للماء على خرزة تسمى السلوان ؛ وكضربهم الثور إذا امتنعت البقر عن الماء ؛ وكحذف الصبى منهم سِنَّهُ إذا سقطت في عين الشمس ؛ وغير ذلك .

وكلُّ ذلك يُمثِّل ((السُّنَّة الكبرى)) التي يجدر بالشاعر أن يثقفها ليحىء شعره كأشعارهم .

٤ - الشعر نتاج الوعي المطلق

غير أن هذا الالتزام بالسُّنَّة - لدى ابن طباطبا - لا يعدو مرحلة الاستعداد والتثقيف والدرس والتحصيل ؛ لأنه لا يلبث عند الخوض في طريقة بناء الشعر أن يقضى قضاءً مُبرماً على ما سمَّاه النُّقَاد بشعر الطبع عند العرب ؛ وأن يعتمد صنعةً جديدة المضمون والطريقة في النظم .

وتُعدُّ نظريته هذه ابتعاداً صارخاً عن مفهوم ((الغريزة)) ؛ إذ يصبح الشعر لديه ((يشان فكر)) ؛ قائماً على الوعي التام المطلق ؛ خاضعاً للتفقد في اللفظة بعد اللفظة والشرط بعد الشرط والبيت إثر البيت ؛ فهو لا يعترف بطاقة تُنظَّم السياق ؛ أو انفعالٍ يبعث تدافع القول ؛ وإنما القصيدة لديه كالرَّسالة ؛ تقوم على معنى في الفكر ؛ فإذا أراد الشاعر نظماً وضع المعنى في فكره نثراً ؛ ثم أخذ في

صياغته بألفاظٍ مُطابقة ؛ وقد تأتيه أبيات غير مُتناسقة فيأخذ في تنسيقها حتى تطرد وتنظم ؛ فإذا وجد موضعاً يحتاج بيتاً لاستكمال السياق نظمه وأدرجه في موضعه ؛ فإذا انتهت القصيدة عاد عليها يحاكم ألفاظها فاستغنى عن كل لفظةٍ مُستكرهية ؛ ووضع بدلها لفظةً سهلةً نقيّةً ؛ ((وإن اتفقت له قافية قد شغلها في معنى من المعاني ؛ واتفق له معنى آخر مُضاد للمعنى الأول ؛ وكانت تلك القافية أوقع في المعنى الثانى منها فى المعنى

الأول : نقلها إلى المعنى المختار الذى هو أحسن ؛ وأبطل ذلك البيت أو نقض بعضه وطلب لمعناه قافيةً تُشاكله .))

ويقول أيضاً فى موضع آخر من كتابه :

((وينبغى للشاعر : أن يتأمل شعره ؛ وتنسيق أبياته ؛ ويقف على حُسنِ تجاورها أو قبحه ؛ فيلائم بينها لتنظم معانيها له ويتصل كلامه فيها ؛ ولا يجعل ما قد ابتدأ وصفه أو بين تمامه فصلاً من حشوٍ ليس من جنس ما هو فيه .
كما أنه يحترز من ذلك فى كل بيتٍ ؛ فلا يُياعد كلمةً عن أختها ؛ ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشوٍ يشينها ؛ ويتفقد كل مصراع ؛ هل يُشاكل ما قبله ؟ .))

٥ - تضاؤل المسافة بين القصيدة والرسالة

لقد كان من الممكن لدى بعض النقاد السابقين أن تتخذ بعض قواعد البلاغة الخطابية مقاييس للشعر ؛ أما ابن طباطبا فمحا الفروق بين القصيدة والرسالة الشريفة فى البناء والتدرج واتصال ((الأفكار)) :

((إن للشعر فصولاً كفصول الرسائل ؛ فيحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه على تصرفه في فنونه صلةً لطيفةً ؛ فيتخلص من الغزل إلى المديح ؛ ومن المديح إلى الشكوى ؛ ومن الشكوى إلى الاستمache ؛ بلا انفصالٍ للمعنى الثاني عما قبله .)) .

ثم :

((الشعر رسائل معقودة ؛ والرسائل شعر محلول .)) .

ولكن يظل هناك فرقٌ بين القصيدة والرسالة : فقد يجوز في الرسالة أن يُبنى فيها كلُّ فصلٍ قائماً بنفسه ؛ أما القصيدة فلا يجوز فيها ذلك ؛ بل يجب أن تكون كلُّها ككلمةٍ واحدةٍ ؛ في انتباه أولها وآخرها : نسجاً ؛ وحُسنًا ؛ وفصاحةً وجزالةً ألفاظ ؛ ودقةً معانٍ ؛ وصواباً تأليف .

غير أن هذا ليس فرقاً بين كلِّ قصيدة وكلِّ رسالة ؛ هو فرقٌ بين القصيدة ونوعٍ مُعينٍ من الرسائل لا تُعتمد فيه وحدة البناء .

ومن ثمَّ يضع ابن طباطبا معياراً للشعر المحكم المتقن ؛ وذلك أنه إذا نُقِصَ بناؤه وجُعِلَ نثراً ؛ لم تبطل فيه جودة المعنى ؛ ولم تُفقد جزالة اللفظ .

٦ - الوحدة في القصيدة ووحدة بناء

ومن هذا يتضح : أنَّ القصيدة قد تتعدّد موضوعاتها ؛ وأن الوحدة فيها قد تكون وحدة بناء وحسب ؛ فتلك هي الغاية الكبرى من هذا التدقيق في التوالى والتدرج وإقامة العلاقات بين الأجزاء .

والصورة الصناعية لا تُفارق خيال ابن طباطبا في عمل الشعر؛ فالشاعر تارة كالنَّسَّاج الحاذق؛ وتارة كالنَّقَّاش الرِّقِيق الذي: ((يضع الأصباغ في أحسن تقاسيم نقشه؛ ويُسَبِّح كُلَّ صَبْغٍ منها حتى يتضاعف حُسْنُه في العيان))؛ وتارة هو كناظم الجواهر يُؤَلِّف بين النفيس الرائق ولا يشين عُقُودَه بِرِصٍّ الجواهر المتفاوتة نظماً وتنسيقاً .

ومن ثَمَّ تصور ابن طباطبا الوحدة في العمل الفني كالسبيكة المفرَّغة من جميع أصناف المعادن؛ حتى تخرج القصيدة كأنها مفرغة إفراغاً؛ لا تناقض في معانيها؛ ولا ضَعْف في مبانيها؛ ولا تكلف في نسجها: صنعة خالصة؛ لا تنبعث فيها حركة من نمو؛ ولا تمازجها حياة عُضُويَّة .

تلك هي صورة ((الوحدة)) عند هذا الناقد؛ الذي لا يعرف إلا التأنِّي العقلي الواعي في التقدير والرَّصْف .

٧ - مأزقُ الشعر المُحدث: هو السُّرُّ في اختيار هذا الطريق

هل كان هذا وليد طريقة ذاتية في الشعر؟

هل كان فهماً خاصاً لما أُثِرَ عن ((عبید الشعر)) أمثال زهير والحطيئة من تفضيل الشعرِ الحوليِّ؟

أكبر الظن أنه كان تعبيراً عن أزمة الشاعر المُحدث؛ الذي كان في رأى

ابن طباطبا في محنة:

((والمحنة على شعراء زماننا فى أشعارهم ؛ أشدُّ منها على من كان قبلهم ؛ لأنهم قد سبقوا إلى : كلِّ معنى بديع ؛ ولفظٍ فصيح ؛ وحيلةٍ لطيفة ؛ وخلاصةٍ ساحرة ؛ فإن أتوا بما قصر عن معانى أولئك ولا يُرى عليها ؛ لم يُتلقَّ بالقبول ؛ وكان كالمطروح المملول .)) .

فإذا شاء هذا الشاعر المحدث أن يأتى بما يحظى بالقبول ؛ كان لأبد له من التدقيق فى الصنعة أضعاف ما كان يمارسه منها الشاعر القديم .

٨ - قلة المعانى لدى الشاعر المحدث ؛ وطريقته فى تحصيلها من يتأمل ؛ عَلم أنَّ مجال المعانى قد ضاق على الشاعر المحدث ؛ فلا بُدَّ له من قانونٍ للأخذ والسرقة ؛ وقانون ابن طباطبا شبيه بما ذكرنا عن غيره من النقاد فى القرن الثالث :

((وإذا تناول الشاعر المعانى التى قد سبقَ إليها فأبرزها فى أحسن من الكسوة التى عليها ؛ لم يُعَبْ ؛ بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه .)) .
كيف يمكن للشاعر أن يأخذ المعنى من غيره ؛ بحيث يخفى أخذه على النقاد ؟
إن من يعلم كيف يصنع الشاعر قصيدته بيتاً بيتاً ؛ بل كلمةً كلمة ؛ لأبد له من أن يعلم أنَّ له طرقاً من السرقة لا يناله فيها الحد .
على الشاعر أن يستعمل :

((المعانى المأخوذة فى غير الجنس الذى تناولها منه ؛ فإذا وجد معنىً لطيفاً فى تشبيبه أو غزلٍ استعمله فى المديح ، وإن وجده فى المديح استعمله فى

الهجاء؛ وإن وجده فى وصف ناقهٍ أو فرسٍ استعمله فى وصف الإنسان؛ وإن وجده فى وصف الإنسان استعمله فى وصف بهيمةٍ؛ فإن عكس المعانى على اختلاف وجوهها غير مُتَعَدِّرٍ على من أحسن عكسها واستعمالها فى الأبواب التى لا يحتاج إليها .

وإن وجد المعنى اللطيف فى المنشور من الكلام أو فى الخطب والرسائل؛ فتناوله وجعله شعراً؛ كان أخفى وأحسن . ((.

وتعود صورة الجوهرى الصائغ إلى ذهن ابن طباطبا؛ فيشبه هذا الأخذ بعمل الصائغ الذى يُذيب الحجر الكريم؛ ويُعيد صياغته بأحسن مما كان عليه؛ ((فإذا أبرز الصائغ ما صاغه فى غير الهيئة التى عهدَ عليها؛ وأظهر الصبَّاغ ما صبغه على غير الذى عهدَ قَبْلُ: التبس الأمر فى المصوغ وفى المصبوغ .)) .

٩ - صورة العلاقة بين اللفظ والمعنى

قد يقف النقد المعاصر موقف المُخالفة الصريحة والمباينة التامة لرأى ابن طباطبا هذا؛ ولكنه لا بُدَّ أن يُكبر فيه - من هذه الناحية - من جهةٍ شيئين: - أولهما: هذا التصور الذى لا يختلُّ أبداً لصورة القصيدة فى نفسه . - وثانيهما: هذا الإلحاح الشديد على نوع من الوحدة لا نجده كثيراً عند غيره من النُّقاد .

وحين قلنا: إنها وحدة لا تنبعث فيها حركةٌ من نحو: كُنَّا نُشير إلى هذا المجاز ((المعدنى)) أو ((الصباغى))؛ الذى قد استولى على خياله؛ حتى أضعف لديه صورة مجازٍ آخرٍ قائم على الحياة النابضة .

وذلك هو تصوّره للعلاقة بين المعنى واللفظ فى القصيدة على نحو العلاقة بين الروح والجسد ؛ وهو ينسب هذا الرأى لبعض الحكماء :

((والكلام الذى لا معنى له ؛ كالجسد الذى لا روح فيه ؛ كما قال بعض الحكماء : الكلام جسدٌ وروحٌ ؛ فجسده النطق ؛ وروحه معناه .)) .

وذلك تصوّرٌ يجعل الصلة بين اللفظ والمعنى عند ابن طباطبا أوضح مما رسمه ابن قتيبة ؛ على أنه ربما لم يقتصر فى العلاقة بينهما على الوجوه الأربعة التى عدّها القُتَيْبِيُّ ؛ لأنه لا يريد أن يلتزم بقسمةٍ منطقيّةٍ ؛ فهناك أشعارٌ مُستوفاةٌ المعانى سِلْسَة الألفاظ ؛ وأشعارٌ غثّة الألفاظ باردة المعنى ؛ وأشعارٌ حسنة الألفاظ واهية تحصيلًا ومعنىً ؛ وأشعارٌ صحيحة المعنى رثّة الصياغة ؛ وأشعارٌ بارعة المعنى ؛ قد أبرزت فى أحسن معرض وأبهى كسوة وأرقّ لفظ ؛ وأشعارٌ مُستكرهة الألفاظ قلقة القوافى رديئة النّسج .

مما يُشيرُ إلى أن ابن طباطبا يصدر فى حديثه عن مُستوياتٍ مُختلفةٍ ؛ وعن تذوقٍ خالصٍ لا علاقة له بالتقسيم المنطقى .

١٠ - تأثير الشعر : عملٌ عقلىٌ خالصٌ عن طريق جمال الاعتدال ولما كان نظم الشعر فى رأى ابن طباطبا عملاً عقلياً خالصاً ؛ كان تأثير الشعر عقلياً كذلك ؛ لأنه مقصودٌ بِمُخاطبة الفهم ؛ ووسيلته إلى هذه المُخاطبة هى : ((الجمال)) أو الحُسن .

والسرُّ في كُلِّ جمالٍ: الاعتدال؛ كما أنَّ عِلَّةَ القُبْحِ هي: الاضطراب؛ ولذلك لا يتحقق جمال الشعر إلا بالاعتدال - أى الانسجام - القائم على صحَّةِ الوزن وصحَّةِ المعنى وعذوبة اللفظ؛ فإذا تمَّ له ذلك؛ كان قبول الفهم له كاملاً؛ فإذا نقص من اعتداله شيءٌ؛ أنكر الفهم منه بقدر ذلك النقصان .
والفهم: هو القوَّةُ التى تجد فى الشعر ((لذة))؛ مثلما أنَّ كُلَّ حاسَّةٍ تلتذ بما يليها وتتقبَّل ما يتصل بها:

((فالعين تألف المرأى الحسن؛ وتقذى بالمرأى القبيح الكريه؛ والأنف يقبل المشم الطيب؛ ويتأذى بالمتن الخبيث؛ والفم يلتذ بالمذاق الحلو؛ ويمجُّ البشع المر.)) .

ها هنا موقفٌ لابدُّ من أن يستوقفنا فى تاريخ النقد العربى: وهو الإلحاح على فكرة المتعة المترتبة على الجمال فى الشعر؛ وتعريف العِلَّةِ الجماليَّةِ بأنها ((الاعتدال)) دُونِ أى عاملٍ آخر؛ حتى لقد نُعد ابن طباطبا واحداً من النقاد الجماليين فى هذا الموقف؛ ولكن سرعان ما تصبح هذه المتعة نفسها وسيلة أخلاقيَّة؛ لأنَّ الحالة اللذيَّة التى يقع فيها المتلقَّى تتجاوز حدَّ الاستمتاع بالجمال؛ إذ تُصبح فى نفاذها إلى ((الفهم)) كقوَّة السَّحر؛ ويكون أثر الشعر الجميل عندئذٍ: أن يُسلِّ السَّخائم؛ ويحلَّ العقد؛ ويُسخِّ الشحيح؛ ويُشجِّع الجبان .

ومع أنَّ الناقد يربط بين الغيتين اللذيَّة والأخلاقيَّة؛ فإنه أكثرُ جُنوحاً إلى تأكيد المتعة الجماليَّة الخالصة؛ لأنها هى التى تتحقَّق فى ((الفهم)) أولاً .

قد يُقال أن ((الفهم)) مُصطلحٌ يتحمَّل التوجيه بحسب رأى الأقدمين ؛ لأنه قُوَّةٌ من قُوَى ((النفس)) ؛ ولكن ابن طباطبا واضحٌ فى هذا الموقف ؛ إذ يُشبهُ حال الفهم أمام الشعر بحال من يستمع إلى الغناء ؛ فالمُستمع الذى يفهم المعنى واللف مع اللحن طرباً ؛ أعظمُ تأثراً من الذى يقتصر على طيب اللحن وحده .

١١ - الصدق أساس الشعر

وما دام الفهم هو منبع الشعر ومصبه ؛ فلا غرابة أن يجعل ابن طباطبا عنصر ((الصدق)) أهم عناصر الشعر وأكبر مزاياه ؛ لأنَّ هذا الصدق صُنُو للاعتدال الجمالى فى حرَم الفهم :

((والفهم يأنس من الكلام بالعدل الصواب الحق ؛ ويستوحش من الكلام الجائر الخطأ الباطل .)) .

فالجمال والحق - أو الصدق - مُترادفان هنا فى الدلالة ؛ فهذا الصدق يعنى السَّلامة التامة من : ((الخطأ)) فى اللفظ ؛ و ((الجور)) فى التركيب ؛ و ((البُطلان)) فى المعنى ؛ أى هو : أن يتمتَّع الشعر بالاعتدال بين هذه العناصر جميعاً ؛ فإذا هو بسبب هذا الصدق شىءٌ جميلٌ .

ضروب الصدق ومواطنه فى الشعر ؛ وأزمة الشاعر المُحدث بالنسبة للصدق ؛ ذلك هو الصدق فى محمله العام ؛ ولكنه لا بُدَّ من أن يتحقق أيضاً فى الفنَّان نفسه وفى بعض عناصر العمل الفنى .

ولهذا كانت لفظة الصدق متفاوتة الدلالة عند ابن طباطبا :

- ١ - فهناك الصدق عن ذات النفس ؛ بكشف المعانى المختلجة فيها ؛ والتصريح بما يكتُم منها ؛ والاعتراف بالحق في جميعها ؛ وهذا يُشبه ما تُسميه ((الصدق الفنى)) أو ((إخلاص الفنان في التعبير عن تجربته الذاتية)) .
- ٢ - وهناك صدق التجربة الإنسانية عامة ؛ وهذا يتمثل في قبول الفهم للحكمة : ((لصدق القول فيها ؛ وما أتت به التجارب منها .)) .
- ٣ - وهناك الصدق التاريخي ؛ وذلك يتمثل عند ((اقتصاص خبر ؛ أو حكاية كلام)) .
وهنا يجيز ابن طباطبا للشاعر إذا اضطر أن يزيد أو ينقص على شرط أن تكون : ((الزيادة والنقصان يسيرين غير مخدجين لما يستعان بهما ؛ وتكون الألفاظ الزيدة غير خارجة من جنس ما يقتضيه ؛ بل تكون مؤيدة له وزائدة في رونقه وحُسنه .)) .
- ٤ - ونوع رابع من الصدق قد ندعوه ((الصدق الأخلاقي)) ؛ وهو ما لا مدخل فيه للكذب ؛ بنسبة الكرم إلى البخل ؛ أو نسبة الجبن إلى الشجاع ؛ وإنما هو نقلٌ للحقيقة الأخلاقية على حالها ؛ وهذا يتبين في المدح والهجاء ؛ كما يتبين في غيرهما من الفنون .
وهو موقفٌ نذكرنا بثناء عُمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - على زهير ؛ وأنه كان يمدح الرَّجُل بما فيه .
ولكن من المدهش أن نجد سداجة ابن طباطبا أو مثاليته ترى في كُلِّ الشعر قبل عصر المحدثين ما رآه عُمر في زهير :

((ومع هذا ؛ فإن من كان قبلنا فى الجاهلية الجهلاء وفى صدر الإسلام من الشعراء : كانوا يؤسسون أشعارهم فى المعانى التى ركبوها على القصد للصدق فيها مديحاً وهجاءً وافتخاراً ووصفاً وترغيباً وترهيباً ؛ إلا ما قد احتمل الكذب فيه فى حكم الشعر من : الإغراق فى الوصف ؛ والإفراط فى التشبيه ؛ وكان مجرى ما يُوردونه مجرى القصص الحق والمخاطبات بالصدق .)) .

أما المحدثون ؛ فلم يعودوا يستطيعون هذا النوع من الصدق ؛ ولذلك أصبح تقدير شعرهم إنما ينصرف إلى معانيهم المبتكرة وألفاظهم المنتظمة ونوادرهم المضحكة ؛ والأناقة العامة التى تمازج أشعارهم ؛ دون حقائق ما يشتمل عليه المديح والهجاء وسائر الفنون التى يصرفون القول فيها - على حدّ قوله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى . .

ومثل هذا التصور يُفسّر لنا لمَ كانت ((السُّنَّة)) العريّة فى الشعر تملك لبّ ابن طباطبا ؛ ذلك لأنه لم يكن يرى المثل الأعلى الفنى فى تلك ((السُّنَّة)) وحسب ؛ بل لأنها كانت فى تصوره مثلاً أخلاقياً كذلك .

٥ - أما النوع الخامس من الصدق ؛ فهو الصدق التصويرى - أو ما يُسميه ابن طباطبا : صدق التشبيه - ؛ وهو ينصُّ عليه فى غير موطنٍ من كتابه ؛ على الشاعر أن : ((يتعمّد الصدق فى تشبيهاته)) ؛ وأحسن التشبيهات ما إذا عكسَ لم ينتقض ؛ بل يكون كُلُّ تشبيهٍ مثل صاحبه ؛ ويكون صاحبه مثله صورةً ومعنى . وللتشابه أنحاء : منها الصورة والهيئة ؛ والمعنى والحركة ؛ واللون والصوت ؛ فكلّما زاد عدد هذه الأنحاء فى التشبيه : ((قوى التشبيه وتأكد الصدق فيه)) .

فما كان من التشبيه صادقاً قلتُ في وصفه ((كأنه)) أو قلتُ ((ككذا)) ؛ وما قارب الصدق قلتُ فيه : تراه ؛ أو تخاله ؛ أو يكاد .

فإذا خرج الشاعر عن الصدق انتقل إلى الغلو والإفراط ؛ وذلك عيب .
ومتى تضمن الشعر صفات صادقة وتشبيهات مُوافقة وأمثالا مُطابقة ؛ ارتاحت إليه النفس وقبِله الفهم .

فإذا توفرت للشعر أنواع الصدق ؛ وتوفّر للشاعر صدق التجربة : جاء شعراً جميلاً معتدلاً مؤثراً .

هكذا يجب أن : ((يُنسّق الكلام صدقاً لا كذب فيه ؛ وحقيقة لا مجاز معها فلسفياً)) .

١٢ - جور مذهب ابن طباطبا على قوّة الخيال والتشخيص في الشعر

ولا يتضح لنا كم كان التزام ابن طباطبا بالحقيقة شديد الجناية على النقد ؛ إلا إذا نحن قرأنا بعض الشواهد التطبيقية لديه ؛ فهو يعيبُ قول المُثَقَّب العبدى على لسان ناقتة :

تَقُولُ وَقَدْ دَرَأَتْ لَهَا وَضِيئِي

.... ؛ أَهَذَا دِينُهُ أَبَدًا وَدِينِي

!!؟

؛ أَكُلُّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ !!؟

؛ أَمَا يَبْقَى عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي !!؟

لأن الحكاية عن ناقلته من المجاز المباع للحقيقة .

١٣ - تلخيص عام لموقفه النقدي

ولكن ذلك هو ابن طباطبا في نقده : يرى أتباع ((السُّنَّة)) حيث أمكن ذلك أمراً لازماً ؛ وينفى الفرق بين القصيدة والرّسالة إلاّ في النظم ؛ ويتصور الوحدة في القصيدة وحدة مبنية قائم على تسلسل المعاني والموضوعات ؛ بحيث تكون ((العملية الشعرية)) عملاً عقلياً واعياً تمام الوعي .
ويعتبر التأثير الآتي من قبل الجمال - وهو الاعتدال - تأثيراً في الفهم على شكل لذة ؛ كاللذة التي تجدها الحواس المختلفة في مدركاتها ؛ وإذا كان الاعتدال ميزة للجمال في الكيان الكلي ؛ فإنّ الصدق - على اختلاف مفهوماته - هو الذي يهيئ الفهم لقبول المحتوى والتجربة .
ذلك موقف نقدي فيه شدوذ ؛ حتى على بعض مفهومات النقد المعاصرة حينئذ ؛ إلاّ أنه موقف متكامل ؛ وفي تكامله سرّ انفراده بين سائر المحاولات النقدية .

